

كارثة مدوية.. قوانين الإعلام الجديدة مأخوذة من مشروع «MEDMEDIA» الذي وضعته وتموله لجنة تابعة للاتحاد الأوروبي



حكم السيسي ليس في خطر.. والتدابير التمشية لإبقاء الشعب تحت السيطرة غير ضرورية

سر احتفاء السفارة الإسرائيلية في مصر بتصريحات أسامة هيكل

لديها تسجيلات يسب فيها زملاءه وشخصيات بجهات مهمة
زوجة نائب برلماني تهدد بكشف «بلاوي» داخل مجلس النواب

في قضية التلاعب بالبورصة
أسرة مبارك (قلقانة) بسبب اقتراب موعد جلسة محاكمة علاء وجمال

وزارة الشباب والرياضة تتجه لتحويل مراكز الشباب لملاهي ليلية وقاعات أفراح

رئيس مجلس الإدارة
سيد سعيد
رئيس التحرير
محمد طراييه

صوت الملايين

شخص ثورة المصريين

WWW.Soutalmalaien@yahoo.com الثمن ٢ جنيه 16 صفحة الأربعاء ٢٠١٩/٢/٢٧ السنة العاشرة الإصدار الثاني - العدد 249

تقرير سرى لوزارة الكهرباء: 50% أخطاء قراءات المحصلين

باب النجار مخلص: «التنظيم والإدارة» يخالف قانون الخدمة المدنية

بالمستندات المليارات الضائعة داخل هيئة السكة الحديد تبحث عن رقيب

ملفات خاصة:
الدعم.. نقدي أم عيني؟!
مصر والمصريون ..
ثروات طائلة ومعاناة دائمة

بالأرقام.. قائمة أعلى المدربين في مصر

3 نجوم يشعلون الخلافات داخل جهاز المنتخب

فتنة العقود الجديدة تشعل غضب قدامى الأهلى

ميدو يقتحم عالم الغناء

في ذكرى استشهاد الخمسين
أسرار الحياة الخاصة للجنرال الذهبي عبدالمنعم رياض
بمناسبة إجراء انتخاباتها رقم 51 صفحات مجهولة في تاريخ نقابة الصحفيين

خفايا ضغوط «عتيل التلفزيون» على «زين» ونائلة فاروق

صراعات «المركزي للمحاسبات» و«النيابة الإدارية» أمام القضاء الإداري

جريدة
صوت الملايين
WWW.Soutalmalaien.com

أسبوعية - شاملة - مستقلة تصدر بترخيص
من المجلس الأعلى للصحافة عن دار
«إي.إم.»، للصحافة والطباعة والنشر
والتوزيع، ش.م.م.

نائب رئيس التحرير:	محمد عبد الطيف
مدير التحرير:	أحمد سعيد
الرياضة:	محمد الراعي
الاستشارة القانونية:	عصام الأسلامبولي
جرافيك:	أحمد محمود
إخراج:	أحمد الرئيس
جمع تصويري:	محمد عبد الله
المراجعة الفنية:	عبد الصمد البحيري
مقالات المنشورة تعبر عن رأي أصحابها.	
الإدارة والتحرير:	36 شارع عدنان المدني - الصنفين نهاية أحمد عرابي - المهندسين فاكس وتليفون: ٢٣٤٥-٦٩٤-٢٣٤٥-٧٢٨ الإيميل: Soutalmalaien@yahoo.com

حالة من القلق تسيطر على أسرة مبارك بسبب اقتراب موعد جلسة محاكمة علاء وجمال في قضية «التلاعب بالبورصة»



صلاح وجمال

المتهمين على قرار حبسهم، وقال القاضي إن نيابة الأموال العامة أرسلت شهادة تفيد بأن المتهمين السادس والسابع، علاء وجمال مبارك، سبق حبسهما على ذمة القضية وإحالة القضية لمحكمة الجنايات في ٣٠ مايو ٢٠١٢ ووفقاً للشهادة المرفقة تم الإفراج عنهما بتاريخ ١١ يونيو ٢٠١٣ وبالتالي لم تبدأ مدة حبسهما إلا بعد ٢٠١٢. وحتى تاريخ الإفراج عنهما تبين حساب مدة الحبس بأنها بلغت ١٢ شهراً و ١١ يوماً وبالتالي لم يستنفدوا مدة الحبس الاحتياطي، وبالتالي يبقى المتهمين ١٥ سبب حبسهم احتياطياً إلا بتاريخ ١٥ سبتمبر الماضي وفقاً لقرار محكمة الجنايات.

ستعدها محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار محمد الفقي، لنظر محاكمة علاء وجمال مبارك، و٧ آخرين في القضية التي اشتهرت إعلامياً بالتلاعب بالبورصة، يوم ٢٣ مارس القادم. الجدير بالذكر أن غرفة المشورة في ٢٠ سبتمبر الماضي برئاسة المستشار محمد الفقي قد قررت قبول التظلم المقدم من علاء وجمال مبارك و٥ متهمين آخرين، على قرار حبسهم بقضية التلاعب في البورصة، وأخت سيلهم بكفالة مالية ١٠٠ ألف جنيه، وحددت جلسة ٢٠ نوفمبر لنظر القضية موضوعاً، وصدر قرار التاجيل إلى يناير الجاري إدارياً بمناسبة الموعد النهائي الشريف تم التاجيل لجلسة ٢٣ مارس. وكانت المحكمة قد نظرت تظلم

تعيش أسرة الرئيس السابق حسنى مبارك حالة من التوتر والقلق بسبب الأزمة التي نشبت مؤخراً بين علاء مبارك وبين الإعلامى عمرو أديب والتي بدأت بالفيديو الذى نشره علاء ويضم مجموعة من اللقطات من برامج قديمة تظهر تناقضات ونفاق عمرو أثناء وبعد انتهاء فترة حكم حسنى مبارك، والذي قام أديب بالرد عليه من خلال برنامج «الحكاية» على قناة إم بى سى مصر حيث وصف علاء ساخرًا بأنه «رد سجون» وهدد بكشف الكثير من الوقائع المالية والشخصية لعلاء بصفة خاصة وعائلة مبارك بشكل عام. هذه الأزمة داخل أسرة مبارك، خاصة أنه والارتباك داخل أسرة مبارك، خاصة أنه تزامنت مع اقتراب موعد الجلسة التي

خناقة على البرلمان الإفريقى بمجلس النواب

عبدالعال يمنح مصطفى الجندى ومى محمود من السفر لحضور الاجتماعات مستغلاً صلاحياته



منى



الجندي

إسقاط العضوية ومنع السفر بمجلس النواب والاستبعاد من البرلمان الإفريقى أوراق ضغط

إلا أنه منذ لقاء توفيق عاكشة ومحمد السادات السفيران الإسرائيلي والهولندي كلاً على حدة وما تبعه بعد ذلك من تصويت زملاتهم لإسقاط العضوية

ينوب عنه والحصول على موافقة بذلك ليسمح للنايب البرلمانى سواء منتخب أو أمين بالسفر، ورغم أن هذه الضوابط لم يكن المجلس يُشدد عليها

كل يوم يكون هناك جديد تحت قبة مجلس النواب، فهذا المقر المكون من مئتين مملوء بالأزمات كان آخرها غياب مصر عن حضور اجتماعين متتاليين للبرلمان الإفريقى بالتزامن مع تولي مصر لرئاسة الاتحاد الإفريقى، والتي سيكون لها دور في تعميق العلاقات مع الدول الإفريقية خاصة مع دول حوض النيل التي تشترك مع مصر في حصص من النهر الأطول حول العالم.. ومن المستغرب أن يمنح رئيس مجلس النواب، الدكتور على عبدالعال، النائبين مصطفى الجندى، ومى محمود، عضواً البرلمان الإفريقى من حضور اجتماعين خلال الأشهر القليلة الماضية بدون إيداع أسباب، رغم أنهما نواب منتخبين بأنفسهما في البرلمان الإفريقى. ومن لا يعرف أنه وفقاً لللائحة الداخلية لمجلس النواب، فإن السفر للخارج بأمر يتناقض بغير الأمور الشخصية يستوجب إبلاغ رئيس المجلس أو من

لك خالد عبدالرحمن

وعنها وخروجها من المجلس بتهم الاضرار بالأمن القومى بسبب مقابلة الأول لسفير صهيونى بينما التقى الثانى بالسفير الهولندي لتسليمه نسخة من مشروع قانون الجمعيات الأهلية قبل إصداره لكشف رؤية الحكومة للتضييق على المنظمات الحقوقية. وبعد ذلك أصبح السفر مشدداً، ومن يخالف القواعد المعمول بها سوف يتعرض لعقوبة مشابهة لكاشفة السادات حتى وإن اختلقت الحالات لكن السفر للخارج بدون إذن يتسبب بالفعل في تهديدات كالتى تلقاها هيثم الحريرى عندما سافر على نفقة منظمة حقوقية لحضور مؤتمر سياسى فى ألمانيا. ويتعرض مصطفى الجندى ومى محمود لنفس المشكلة رغم عرضهما السفر على نطق البرلمان الإفريقى أو من حر ما لهما لكن الأمر وجد رفضاً. ويقف وراء المنع النائب طارق رضوان الذى يشغل رئاسة لجنة الشؤون الإفريقية بمجلس النواب، إذ كانت منافسته على مقعد الرئاسة هى مى محمود، بينما مصطفى الجندى كان يرأس اللجنة في دور الانعقاد الأول وقدم العديد من التنالزلات للعودة

مفاجأة نائب برلمانى حالى زار إسرائيل لنقل تجربتها الزراعية لمصر

قيادات الاتحاد التعاونى الزراعى تحاول إقناع الحكومة المصرية من أجل بيع 5 مليارات متر مكعب من مياه النيل سنوياً لإسرائيل



إسرائيل تقدم تعهدات بالتدخل لدى دول حوض النيل لإنهاء الخلافات الناجمة عن إنشاء سد النهضة

جانب التعاون الأمنى. وعقد لرواية النائب البرلمانى الذى فضل عدم ذكر اسمه فإن القيادة السياسية فى مصريين لدولة الكيان الصهيونى.

لا يخفى على أحد أن التطبيع بين مصر وإسرائيل يمتد لقطاع الزراعة وتبادل الخبراء والتدريب لبعض المزارعين وأعضاء الاتحادات التعاونية الزراعية، لكن ما جدد الحديث هو طلب عدد من المسئولين بالحكومة الإسرائيلية من قيادات الاتحاد التعاونى الزراعى التدخل لدى الحكومة المصرية من أجل بيع 5 مليارات متر مكعب من مياه النيل سنوياً لإسرائيل بمقابل مئادى مدفوع وأيضاً صفقة ستعود بالنفع على جميع الأطراف اقتصادياً وسياسياً ودبلوماسياً أيضاً. لكن كان اللافت هو تكرار العرض الاسرائيلى الذى تتجاهله الدولة ورئيس الأسبق محمد حسنى مبارك وكذلك الرئيس عبد العاضة السيسى فى اتفاقية كامب ديفيد وهو توفير حصة من مياه النيل لإسرائيل لتعويض النقص فى الماء على أن تتدخل إسرائيل لدى دول حوض النيل وإنهاء الخلافات مع إثيوبيا.

فى هذا السياق، علمت «صوت الملايين»، أن أحد أعضاء مجلس النواب الحاليين قام من قبل بزيارة إسرائيل ضمن وفد للجمعيات التعاونية الزراعية وفقاً لاتفاقية كامب ديفيد للسلام التى عقدها الولايات المتحدة

سر احتفاء السفارة الإسرائيلية فى مصر بتصريحات أسامة هيكل



احتفت وسائل الإعلام الإسرائيلية بتصريحات التى أدلى بها أسامة هيكل رئيس لجنة الثقافة والإعلام بمجلس النواب وأستاذ فيها بالتقدم العلمى والتكنولوجى الاسرائيلى فى مجال الزراعة والرى. ونشرت الصفحة الرسمية للسفارة الاسرائيلية فى مصر «بوست» خاص يوم ١٨ فبراير الحالى بعنوان «ماذا قال رئيس لجنة الثقافة والإعلام والأشراق المصرى بمجلس النواب عن إسرائيل؟» وجاء النص الحرفى لبوست على النحو التالى (صرح أسامة هيكل رئيس لجنة الثقافة والإعلام

التفاصيل الكاملة لاحتفالية حزب الوفد بمئوية ثورة 1919



يوصل حزب الوفد الاستعداد للاحتفال بمئوية ثورة ١٩١٩، والتي ستقام فى قاعة المؤتمرات الكبرى (المفارة). من جانبه قال الدكتور ياسر الهضيبى نائب رئيس حزب الوفد والمتحدث الرسمى للحزب والشرف على الاحتفال بمئوية لوبس أن الاحتفالية ستكون للشعب المصرى وليس الوفديين فقط. وأوضح أنه تم إعداد فيلم وثائقى لهذه المناسبة الوطنية، كما تم الاتفاق مع فرقة الموسيقى الوطنية للمشاركة فى برنامج الحفل، كذلك التعاقد مع أحد كبار المطربين للمشاركة فى الاحتفالية. وتتضمن وقائع الاحتفالية كلمة للمستشار بهاء الدين أبو شقة رئيس الحزب سوف يلقى كلمة فى بداية الاحتفال يحدد فيها الخط السياسى للحزب ورؤية الحزب المستقبلية للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر كما ينطرق إلى هذه المناسبة

جامعة القاهرة تنفى رسمياً: ناهد سالم لم تحصل على الماجستير من كلية الآداب

فى سرية تامة.. أرسل عميد كلية الآداب جامعة القاهرة خطاباً إلى محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة.. الخطاب تضمن نفي الكلية رسمياً حصول الإعلامية ناهد سالم نائب رئيس القناة الثانية - سابقاً - على درجة الماجستير. الجدير بالذكر أن الكلية أرسلت الخطاب رداً على مطالبة المحكمة لكلية بيان موقف ناهد سالم والتي سبق أن تمت ترقيتها ومنحها حافز



ناهد

تسجيل صوتى فاضح لعضو لجنة اختبارات القراء والمبتهلين

منذ عدة أشهر، كُشفنا فى نفس هذا المكان عن التزوير الفاضح فى مسابقات اكتشاف أصوات جديدة من القراء والمبتهلين التى تنظمها الإذاعة المصرية. اليوم نكشف عن فضيحة جديدة لأحد أعضاء لجنة الاختبارات التى شكلتها نادى مبروك رئيسة الإذاعة والتى سافر أعضاؤها إلى أسوان خلال الأيام الماضية لإجراء اختبارات المتقدمين للمسابقة من محافظات الصعيد. هذا العضو تم عمل محضر رسمى ضده يحمل رقم ١٢٢٩١ لسنة ٢٠١٨ إدارى مركز طنطا، حيث اتهمته إحدى المذيعات بالنسب والكذب والتلفظ بألفاظ نابية وخادشة للحياء (لدينا نسخة كاملة من المكالمة الصوتية بينهما) عندما اتصلت به لإيداع اعتراضها على استغلاله للإذاعة فى أغراض انتخابية خاصة به.. والسؤال لنادية مبروك: كيف يكون مثل هذا الشخص عضواً فى لجنة اختبارات القراء والمبتهلين؟ وهل استمعتى لهذه المكالمة الفاضحة؟ وإذا لم تكونى قد استمعتى إليها فيمكننى إرسالها إليك على الفور.



أسرار ضغوط «عنتيل التليفزيون» على «زين» ونائلة فاروق

المسئول «العنتيل» الذى يعمل فى قطاع التليفزيون، والذى سبق أن نشرنا تفاصيل محاولاته التحرش بزميلته مهندسة الديكور وتمت مجازاته بعقوبة اللوم من المحكمة التأديبية العليا بمجلس الدولة، تمت الإطاحة به من منصبه الأسبوع قبل الماضى. هذا العنتيل يحاول باستماتة العودة الى منصبه مرة أخرى عن طريق أحد أعضاء الهيئة الوطنية للإعلام (لدينا اسمه) للضغط على حسين زين رئيس الهيئة لإعادته لمنصبه، كما يقوم العنتيل بالضغط



زين

مهزلة: زعيم الأغلبية اعترف أنه لم يقرأ اختصاصات الهيئات الإعلامية رغم تقدمه بطلب إلغائها



محمد طراييه يكتب:

في الحادي عشر من أبريل عام ٢٠١٧ أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي ثلاثة قرارات جمهورية بأرقام ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ بتشكيل المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة، والهيئة الوطنية للإعلام وذلك طبقاً لنصوص مواد القانون رقم ٩٢ لسنة ٢٠١٦ الخاص بالتنظيم المؤسس للصحافة والإعلام، والذي ينص على تشكيل المجلس والهيئات المنكورة بناء على ترشيحات مجلس الدولة ومجلس النواب ونقابة الصحفيين والإعلاميين والعاملين بالطباعة والصحافة والإعلام والمجلس الأعلى للجامعات ووزاراتي الاتصالات والمالية. وبعد مرور أكثر من ٢٢ شهراً على تأسيسها لم يفت أي نجاح قامت به تلك الهيئات، وهو الأمر الذي أكده رغبة أكثر من ١٥٠ عضواً بمجلس النواب لكي يقدموا بطلب لإجراء العديد من التعديلات على بعض المواد الخاصة في الدستور المصري الصادر في ٢٠١٤، وفي مقدمتها تعديل المواد الخاصة بالترشح وقرارات مناصب رئيس الجمهورية وإلغاء الهيئتين الوطنيتين للصحافة والإعلام.

أخطر الكلام عن هيئات وقوانين الصحافة والإعلام



ولأننا سبق أن تناولنا منذ أكثر من شهر موضوع التعديلات الدستورية خاصة ما يتعلق بمنصب رئيس الجمهورية، نسلط الضوء اليوم على عدد من المفاجآت المتعلقة بالهيئات الإعلامية.

في البداية نشير إلى أن التعديلات المقترحة من جانب النواب في صورتها الأولى ضمت ١٢ مادة معدلة و٨ مواد جديدة.

وذكر مقدم المقترح في المنكرة الإيضاحية أن الطلب يأتي استجابة من مقدميه للأسباب الواقعية والقانونية التي تدفع في اتجاه مراجعة بعض أحكام الدستور بهدف تبني عدد من الإصلاحات في تنظيم سلطات الحكم.

وأوضحوا أن تعديل الدستور كسابقه أحد المطالب الأساسية لثورة ٢٠١٢ التي قامت لإنتقاد البلاد من أزمة سياسية ودستورية غير مسبوقة، وتسببت في خلق حالة خطيرة من الانقسام والاستقطاب، وهددت وجود الدولة المصرية.

وتضمنت الاقتراحات، إلغاء المادتين ٢١٢، ٢١٣ في شأن الهيئة الوطنية للصحافة والهيئة الوطنية للإعلام وذلك بالنظر إلى الصعوبات العملية التي تحول دون تطبيق النصوص الخاصة بهما في ضوء تعدد المشكلات التي تعيق العمل بالمؤسسات الصحفية والإعلامية المملوكة للدولة.

في هذا السياق قال النائب السيد الشريف وكيل أول مجلس النواب، خلال رئاسته الجلسة العامة للبرلمان المنعقدة بتاريخ ٢٣ فبراير إنه بتاريخ ٣ من فبراير الجاري، تقدم نحو ١٥٥ عضواً بطلب كتابي لرئيس مجلس النواب، بتعديل بعض مواد الدستور، استناداً إلى حكم المادة ٢٢٦ من الدستور والمادة ١٤٠ من اللائحة الداخلية للمجلس.

وأحال رئيس المجلس الطلب إلى اللجنة العامة لنظره، وعقدت للجنة العامة اجتماعين، وتشكلت لجنة فرعية لإعداد تقرير حول التعديلات المقترحة، وجرى مناقشته في الاجتماع الثاني للجنة العامة المنعقدة يوم ٥ من الشهر الجاري وجررت الموافقة

بمناسبة الحديث عن هيئات وقوانين الإعلام والجدل المثار حولها، توقفت طويلاً أمام المقال الذي نشره الكاتب الصحفي حاتم زكريا عضو المجلس الأعلى للإعلام وسكرتير عام نقابة الصحفيين ونائب رئيس اتحاد الصحفيين العرب والمنشور في جريدة «الأخبار» وكذلك على الموقع الرسمي للمجلس الأعلى للإعلام بعنوان: «الصحافة والإعلام وتعديلات دستورية ضرورية».

ونظراً لخطورة ما تضمنه المقال المشار إليه، وقبل أن نعلق على بعض ما جاء فيه أرى أنه من الضروري نشر بعض الأجزاء منه حرفياً نظراً لأهميتها وخطورتها الكبيرة.

حيث قال حاتم زكريا «ومن موقع المسئولية المباشرة والتواصل مع أطراف إعلامية كثيرة ومستقلين أوروبيين أن المؤثرات والأفكار الصحفية والإعلامية التي غزت عقول المصريين عقب ثورة ٢٥ يناير وفترة حكم الإخوان القصيرة وثورة ٢٠ يونيو بدعم إيديولوجي أوروبي ساهمت في الوصول إلى مشروع القانون الموحد لتنظيم الصحافة والإعلام المصري إلى أوضاع غير ملائمة ولا تتناسب مع أوضاعنا الخاصة التي تختلف كثيراً جداً عن الأوضاع في أوروبا والولايات المتحدة التي لا تقبل دونها المساس بأمنها القومي!!»

ويعد ذلك كشف حاتم - مع حفظ الالتياب - عن مفاجئته الكبرى حيث قال: (أؤكد للجميع أن الفكرة الأصلية لهذا القانون (قانون الصحافة والإعلام الموحد) بمرحلة المتتالية اعتباراً من القانون ٩٢ لسنة ٢٠١٦ بشأن التنظيم المؤسسي للصحافة والإعلام والقانون ١٨٠ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم الصحافة والإعلام مأخوذة من مشروع الميد ميديا «MEDMEDIA» الذي وضعته وتموله اللجنة الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي بهدف تسهيل عمليات الإصلاح الناتجة عن الربيع (كما

إذا كان أسامة هيكل يرغب في إلغاء الهيئتين الوطنيتين فلماذا لم يطالب بذلك خلال اجتماعي اللجنة العامة؟



هيكل

هيكل

سؤال لرئيس مجلس النواب: لماذا تحمست في البداية لإلغاء الهيئتين ثم رجعت بنتائهما بعد تدخل هيكل؟

وفي اليوم التالي فوجئ الجميع بموافقة النائب عبد الهادي القصبي، رئيس ائتلاف دعم مصر، على الإبقاء على مواد الهيئة الوطنية للصحافة والهيئة الوطنية للإعلام في الدستور، متراجعا عن إلغائها المدرج في مقترح التعديلات الدستورية الذي تقدم به.

الأكثر غرابة أن القصبي خلال الجلسة العامة قال: «فيما يتعلق بما قاله النائب أسامة هيكل استمعت بكل دقة إلى الحثييات والأسباب التي أعلنتها في هذه القاعة وبعد مراجعة اختصاصات وأهداف الهيئة الوطنية للصحافة والإعلام أعلن أنه لا مانع لدينا من الإبقاء على الهيئتين».

وأعلن بعدها رئيس البرلمان أن المواد محل التعديل هي ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٣، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٤٣، ٢٤٤ مع استحداث نصوص مواد انتقالية وجديدة على النحو المبين في المادة واستبعاد حذف المادتين ٢١٢ و ٢١٣ في شأن الهيئة الوطنية للصحافة

وإعلام. والوقائع السابق تدفعا لطلب العديد من التساؤلات التي أتمنى أن تكون هناك إجابات عليها: إذا كان أسامة هيكل يرغب في حذف الاقتراحات الخاصة بإلغاء الهيئتين الوطنيتين للصحافة والإعلام فلماذا لم يطالب بذلك خلال اجتماعي اللجنة العامة التي عقدت لمناقشة مقترحات تعديل الدستور؟ ولماذا انتظر حتى يوم مناقشة التعديلات في الجلسة العامة لكي يبدي اعتراضه على الإلغاء؟ أما التناقض في موقف زعيم الأغلبية عبد الهادي القصبي والذي تقدم بالتعديلات بصفتها رئيس ائتلاف دعم مصر فيكشف العديد من المفاجآت، أبرزها أنه هو الذي تقدم بتلك التعديلات وتحتمس لإلغاء الهيئتين ويرر ذلك بفشلها في تحقيق أي

الأهداف الأساسية من التعديل.

في هذا السياق نسال د. علي عبدالعال رئيس مجلس النواب: لماذا تحمست في البداية لكل التعديلات المقدمة ومنها إلغاء المادتين ٢١٢ و ٢١٣ وهو ما ظهر خلال اجتماعي اللجنة العامة لمناقشة مقترح تعديل الدستور ولتي أكد تقريرها النهائي على أهمية إلغاء الهيئتين ثم فوجئ الجميع بتحمس للإبقاء عليهما عقب كلام هيكل؟ ولماذا هذا التغير الكبير في هذا الشأن خلال أيام قليلة؟ ولماذا لم يتم دراسة الأمر من كافة جوانبه بدلاً من تبديل المواقف الذي يكشف العشوائية في طريقة صناعة وإصدار وتبرير القرارات والسياسات تحت قبة البرلمان المصري المريق.

ولماذا لم يرد أسامة هيكل بصفتها رئيس لجنة الإعلام والثقافة والأخبار بمجلس النواب والتي ناقشت ومسرت قوانين الصحافة والإعلام على الاتهامات التي وجهها حاتم زكريا وهو مسئول إعلامي حالي ومن أشد أنصار ٢٠ يونيو والرئيس السيسي؟

وهنا نسال أيضاً: إذا كان حاتم زكريا قد كشف في مقاله المشار إليه أن اتحاد الصحفيين العرب قد قرر الانسحاب من مشروع «الميد ميديا» - عن طريقه هو شخصياً - لاتباعه بالاتحاد عن أي شبهة في موضوعات التمويل الأجنبي خاصة بعد أن تم التأكيد أن المشروع لن يفيدنا من قريب أو بعيد ويتعارض مع النظام الأساسي للاتحاد، فلماذا لا تتم مراجعة قوانين الصحافة

وإعلام الأخيرة مراجعة شاملة لتكتمل المنظومة الإعلامية والصحفية المصرية على ضوء المعطيات والأوضاع الحقيقية للمجتمع المصري؟ وأيضاً الأهم: أين الجهات السيادية والعلية في مصر من هذه المهازل التي كشفها حاتم زكريا؟ ولماذا تلتزم الصمت تجاهها؟ ومتى تتحرك لاتخاذ اللازم لحماية الأمن القومي الذي يتعرض لأخطار لا حصر لها؟ وهل يتصور أحد أن تكون هناك نهضة أو إصلاح إعلامي حقيقي في ظل قوانين مأخوذة من جهات معادية لمصر ولها أهداف خبيثة وكارثية؟ وفي ظل وجود هيئات إعلامية لم تحقق أي إنجاز على أرض الواقع منذ تأسيسها في أبريل ٢٠١٧؟



الصحافة والإعلام
وتضمينات دستورية ضرورية

في حاتم زكريا

تساؤلات تتمنى الإجابة عليها:

لماذا لم يرد مجلس النواب على الكوارث التي تضمنها مقال حاتم زكريا المنشور في جريدة «الأخبار» وموقع المجلس الأعلى للإعلام؟

متى يدافع مجلس النواب عن اتهامه بنقل قوانين مأخوذة من جهات معادية لمصر وتروج لأفكار ثورات الربيع العربي؟

ما شكل وحجم التمويل الذي حصلت عليه الجهات المعنية في مصر من مشروع الميد ميديا «MEDMEDIA»؟

إذا كان اتحاد الصحفيين العرب قد قرر الانسحاب من مشروع «الميد ميديا» فلماذا لا تتم مراجعة قوانين الصحافة والإعلام الأخيرة؟

على أرض الواقع منذ تأسيسها في أبريل ٢٠١٧؟



زكريا

وكذلك الموقع الرسمي للمجلس الأعلى للإعلام؟ ومتى يدافع مجلس النواب عن اتهامه بنقل قوانين مأخوذة من جهات أقل ما توصف به أنها معادية أو كارهة لمصر وتروج لأفكار ثورات الربيع العربي؟ وما هو شكل وحجم التمويل الذي حصلت عليه الجهات المعنية في مصر من مشروع الميد ميديا «MEDMEDIA» الذي وضعته وتموله اللجنة الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي؟ ولماذا لم ترد أي جهة رسمية في مصر على ما قاله حاتم بأنه من خلال الممارسة العملية تأكد أن المشروع ليس سوى مبرر للجنة الأوروبية نحو تحقيق أهدافها غير المعروفة!!!!

يدعون) لاستعادة ثقة الجمهور في وسائل الإعلام في بلدان الجوار الأوروبي (جنوب البحر المتوسط وعبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويشمل دول المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر والأردن ولبنان وفلسطين). وقد شارك

الاتحاد العام للصحفيين العرب - وقت أن كنت أميناً عاماً له - في هذا المشروع معتقداً في البداية أنه سيساهم في أعمال الاتحاد ودوراته التدريبية ولجانته الدائمة مثل لجنة الحريات والتمويل المالي والدعم اللوجيستي.. ولكن ومن خلال الممارسة العملية تأكد لنا أن المشروع ليس سوى معبر للجنة الأوروبية نحو تحقيق أهدافها غير المعروفة.. وبدا التركيز الشديد في المرحلة الأخيرة لتأسيس آلية إقليمية لدعم حرية

الإعلام في العالم العربي وإطلاق ما يسمى «الإعلان العربي لمبادئ حرية الإعلام».. وفي مرحلة متأخرة تم تقديم الإعلان بواسطة رئاسة اتحاد الصحفيين العرب الجديدة إلى جامعة الدول العربية لتبناه. (١). وهنا نتوقف لطرح العديد من التساؤلات منها: لماذا جاءت شهادة حاتم زكريا في هذا الشأن متأخرة ولماذا انتظر حتى تم تقديم الاقتراحات الخاصة بتعديل بعض مواد الدستور ومنها المواد الخاصة بالصحافة والإعلام حتى يكشف عن هذه المهازل؟ ولماذا لم يرد مجلس النواب على هذه الكوارث التي تضمنها مقال حاتم زكريا المنشور كما قلت في جريدة الأخبار الحكومية اليومية

لتعويض 60 مليون جنيه خسائر استثمار مشروع تنجيد الملاعب

وزارة الشباب والرياضة تتجه لتحويل مراكز الشباب لملاهي ليلية وقاعات أفراح



صبيح

٢٠ مركز شباب في القاهرة الكبرى «القاهرة والجيزة والقليوبية» وكانت المفاجأة أن قامت الشركات الخاصة بإنشاء صالات وقاعات الأفراح، وكافيتريات أشبه بالملاهي الليلية تعرض أفلاماً تركية وأجنبية وحفلات للفناء والطرب وأعياد الميلاد، و«سايبيرات» في محاولة لجمع أكبر عدد من المبالغ المالية لتعويض ما يتم سداؤه للوزارة تحت بند الإيجار.

وفي محاولة منه للتستر على الفضيحة بعد انتشار الجدل على صفحات بعض مراكز الشباب في مواقع التواصل الاجتماعي، عن تحويل مسار مراكز الشباب والرياضة من ممارسة الرياضة واكتشاف المواهب، إلى منشآت ملاهي ليلية وقاعات أفراح، اضطر الوزير إلى عقد مؤتمر صحفي للإعلان عن ما أسماه عنواناً للمؤتمر به طرح ١٩ «مركز شباب للاستثمار بالشراكة مع القطاع الخاص بنظام الـ BOT»، لكنه في الحقيقة تحايل على الفضيحة، لتعويض الخسائر وانعاش ميزانية الوزارة من خزينة مراكز الشباب بالعاصمة والمحافظات.

مراكز الشباب للوزارة سوى مبالغ ضئيلة لا تتجاوز ١٠٪ من المبالغ التي رصدتها دراسة الجدوى التي تقدم بها رئيس قطاع مراكز الشباب بالوزارة، بسبب عزوف الشباب عن استخدام ملاعب مراكز الشباب الحكومية واللجوء للملاعب الخاصة التي انتشرت في المحافظات، لارتفاع أسعار تأجير مراكز الشباب الحكومية، حيث بلغت قيمة ساعة تأجير الملعب في مراكز الشباب بالأقاليم ١٥٠ جنيهًا، بينما لم تتجاوز قيمة ساعة التأجير في الملاعب الخاصة ١٠٠ جنيه، كما فجرت المصادر مفاجأة ثانية، تتعلق بإقناع الوزير من جانب رئيس قطاع مراكز الشباب الوزير بإنشاء عدد من المنشآت داخل المراكز، خاصة في المدن لشركات خاصة، وتأجيرها لها بنظام الـ «BOT» حق الانتفاع مقابل مبالغ مالية كبيرة لتعويض الخسائر السابقة «٦٠ مليون» وتحقيق أرباح ومكاسب جديدة، بدعوة الاستثمار في مراكز الشباب، وإطلاق يد المستثمرين في إدارة هذه المنشآت داخل مراكز الشباب. موضحة أن الاقتراح نال رضا الوزير، وبدأ التنفيذ في حوالى

لـ نسرين امام

كشفت مصادر مطلعة بوزارة الشباب والرياضة أن الدكتور أشرف صبحي دخل في مشادة عنيفة، مع رمزي هندي وكيل الوزارة ورئيس الإدارة المركزية لقطاع مراكز الشباب، واتهمه بتوريث الوزارة في مشروع تسبب في خسارة لا تقل عن ٦٠ مليون جنيه، حيث إنه كان وراء فكرة تنجيد الملاعب مراكز الشباب وتسويرها بالأمر المباشر لشركات من القطاع الخاص مقابل تكلفة مالية تتراوح ما بين ٨٥ ألف جنيه و ١٧٠ ألف جنيه، قيمة تنجيد ملاعب مراكز الشباب وبناء أسوار وبوابات حديد، على أن تقوم مراكز الشباب بتأجير الملاعب لتحصيل مبالغ تتراوح من ٢ آلاف جنيه إلى ٥ آلاف جنيه شهرياً من مجالس إدارة مراكز الشباب. وعلى الرغم من مرور حوالى ٧ أشهر على المشروع لم تورد

باب النجار مخلع

«التنظيم والإدارة» يخالف قانون الخدمة المدنية

من مجلس الدولة. وقالت مصادر بالجهاز إن رئيس الجهاز جمع عدداً كبيراً من المقربين إليه من الإعلاميين بالصحف القومية والفضائيات وبعض المدرسين المساعدين والمعيدين بكليات الإعلام، وتعاقد معهم على أنهم مستشارين له، ليكونوا بمثابة أسطول يدافع عنه ضد أى انتقادات توجه إليه في الإعلام، فضلاً عن قيامهم بتجهيز وترتيب لقاءات له في الفضائيات، وتنسيق وتنظيم الندوات التي يحضرها داخل وخارج الجهاز، وهى وظائف لا تعتبر نادرة حيث يتقاضى هؤلاء المستشارين رواتب شهرية تقريبا ١١٥ ألف جنيه، وهى تعتبر مخالفة صريحة لنصوص قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية، خاصة أن هناك أكثر من ١٠ موظفين بالجهاز معينين ليعملوا بالعلاقات العامة والإعلام منذ أكثر من ١٥ عاماً، تم تجاهلهم واستبعادهم، ولا يجدون عملاً يقومون به في الجهاز لاعتماد رئيس الجهاز على «الطاقم الجديد» من خارج الجهاز.



الشيخ

٩٩
التعاقد مع
18 «مقرباً»
فى الإعلام
والعلاقات العامة
برواتب شهرية
115 ألف جنيه

فى تصرف يتناقض مع طبيعة دوره، وهدفه المنشود فى الإصلاح الإدارى والقضاء على المحسوبيات، والترشيح فى الانفاق الحكومى، وتقليص الترهل، وهى المبادئ التى طالما نادى بها رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة الدكتور صالح الشيخ، ووضع من أجلها قانون الخدمة المدنية الجديد، تعاقد رئيس الجهاز مع أسطول من الموظفين قوامه ١٨ موظفاً من خارج الجهاز للعمل فى إدرات الإعلام والعلاقات العامة، ورئاسة مكتبه بالجهاز، تحت زعم التطوير والإصلاح وإعادة الهيكلة، على الرغم من أن قانون الخدمة المدنية الذى يشرف «التنظيم والإدارة» على تنفيذه وتطبيق نصوصه حظر التعاقدات فى الجهات الحكومية، أو المد للموظفين الحكوميين بعد إحالتهم للمعاش، بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٦، باستثناء التخصصات النادرة التى يصعب تواجدها نظراً فى الجهاز الإدارى للدولة وبموافقة رسمية ومباشرة من المجلس الأعلى للخدمة المدنية المكون من رئيس الجهاز رئيساً، وعضوية عدد من الخبراء والمستشارين

فضيحة

تقرير سرى لوزارة الكهرباء: 50% أخطاء قراءات المحصلين

أخطاء قراءات المحصلين



شاكر

الأخطاء تكبد
المواطنين 100
مليون جنيه
شهرياً.. والوزير
يعترف: عندنا عجز

فى مفاجأة من العيار الثقيل، فضح تقرير سرى لقطاع التفيتش والمتابعة بوزارة الكهرباء، ممارسات وتستر رؤساء شركات الكهرباء على المحصلين، وأخطاء قطاعات التحصيل. حيث أكد التقرير أن نسب أخطاء قراءات العدادات الكهربائية العادية تجاوزت ٥٠٪ شهرياً، بسبب القراءات الجزافية التى يسجلها المحصلون فى دفاتر القراءة عن المشتركين.

وقالت مصادر بالوزارة، إن الدكتور محمد شاكر وزير الكهرباء طلب تقريراً مفصلاً من رئيس قطاع التفيتش والمتابعة بالوزارة، لدراسته تحسباً لمثوله أمام مجلس النواب فى أى وقت أو زمان، خاصة بعد أن طالب عدد من أعضاء مجلس النواب، استجواب وزير الكهرباء حول تكرار ظاهرة القراءات الوهمية لعدادات الكهرباء.

وأشارت إلى أن التقرير المقدم للوزير أظهر عدداً من الفضائح التى هزت الوزير، وأخرجته عن شعوره وقام بسبب رؤساء الشركات، قائلاً: «يغلطوا ويشيلونى أنا الليلة فى مجلس الشعب» لافتة إلى أن أهم الفضائح التى كشفت عنها التقرير، أن نسبة أخطاء قراءات المحصلين للعدادات الكهربائية بلغت نحو ٥٠٪، من إجمالي القراءات، وتسبب فى تكبد المشتركين البالغ عددهم ٣٣ مليون مشترك أكثر بمتوسط حسابى أكثر من ١٠٠ مليون جنيه شهرياً.

وأكدت المصادر أن الوزير ألقى باللوم على رؤساء الشركات الذين يتهاونون فى محاسبة المحصلين المقصرين، فى الوقت ذاته اعترف الوزير أن العجز فى إعداد المحصلين فاق الوصف والحدود، وهو ما يتسبب فى عدم قيام كثير منهم بواجباته الوظيفية، والاكتفاء فقط بتدوين أرقام وقراءات وهمية وجزافية.

وأوضحت المصادر أن الوزير بصدد صدور قرارات حاسمة الأيام القليلة المقبلة، ضد رؤساء الشركات، وسيكون من أهمها رفض منح كل العاملين والمحصلين أى مكافآت شهرية، إلا بعد الرجوع للوزير والحصول على موافقته رسمياً.

وأوضحت المصادر أن الوزير لديه خطة تتضمن التوسع فى عملية إحلال وتجديد العدادات الكهربائية العادية، وتركيب «العدادات الذكية المدفوعة مسبقاً» للتغلب على مواجهة العجز فى عدد المحصلين، مؤكدة أن الوزير طلب الانتهاء من تركيب العدادات الذكية، لجميع المشتركين، خلال خمس أعوام على الأكثر.

وأضافت المصادر أن عدد محصلى الكهرباء لا يتجاوز ١٢ ألفاً، يخدمون ٣٣ مليون مشترك فى جميع أنحاء الجمهورية والمحافظات، بما يعنى أن المحصل الواحد يخدم ١٢ ألف مشترك وهو عدد ضخم بالمقارنة للعدد الضئيل لمحصلى الكهرباء.

وكانت الواقعة التى أظهرتها شكوى تقدم بها أحد المشتركين بالتجمع الخامس مؤخرًا حول الفساد فى قطاع التحصيل بشركة شمال القاهرة لتوزيع الكهرباء، ما دفع وزير الكهرباء بفتح التحقيق، حيث تبين أن أحد محصلى الكهرباء بمنطقة التجمع الخامس يقوم بتحصيل الفواتير الشهرية بقوة من بعض المشتركين الذين لديهم فواتير تراكمية لم يقوموا بتسديدها بعد على مدار الأشهر الماضية، كما تبين أن رئيس الشركة يطالب كل محصل بتحصيل أكثر من ٤ آلاف فاتورة شهرياً، ما يمثل ضغطاً وعبئاً عليهم فى ظل وجود نقص فى عمالة التحصيل.

من جانبه تقوم الوزارة حالياً بالسير بخطى ثابتة فى خطة وتنفيذ استراتيجية تهدف لتغيير واستبدال العدادات القديمة والميكانيكية بعدادات مسبقة الدفع، إضافة لتركيب عدادات ذكية للتيسير على المواطنين وتلاشى الوقوع فى أخطاء بشرية ينتج عنها وجود مشكلات بالتحصيل أو فواتير الكهرباء.

غاب الضمير فسرق الحرامية قضبان السكك الحديدية

نواب الشعب يشكون استمرار عمليات السرقة.. والحل اعتبارها جريمة إرهابية تهدد الاقتصاد

عضو مجلس النواب عن محافظة قنا، إن خط السكة الحديد الخاص بشركة فوسفات أبوطرطور الحكومية تمت سرقة منطقة فوسفات كادت تتسبب فى وقف العمل على نقل خامات الفوسفات من الصعيد ما أدى لخسائر وتعطل المصنع بعض ذلك عن الإنتاج إلى أن تم توفير بدائل، وأكد العمدة صبرى، على أن الحل هو عدم التهاون فى تعقيب القانون مع هؤلاء الخارجين واعتبارهم يمثلون جريمة إرهابية لما يتسببون فيه من خسائر اقتصادية كبيرة لأنهم يدمرون الاقتصاد بالتصوير البطيء سواء كان عن قصد أو عدم قصد.



حرفان

وإعادة تشكيلها من جديد على شكل منتجات من الحديد. بينما يتم استخدام الأخشاب المسروقة من أسفل القضبان الحديدية، لاشعال النار للتدفئة أو كضمم للشيء.

وانتقد عدم توفير تأمين وحماية لهذه القضبان سواء فى سيناء، مؤكداً أن هذه الخطوط تمثل ثروة قومية يجب الحفاظ على سلامتها لتوفير وسيلة لنقل السبع من وإلى المحافظات البعيدة عن القاهرة الشاملة فى كافة المحافظات وفى كل المجالات.

من جانبه، قال العمدة صبرى يوسف

اشتكى عدد من أعضاء مجلس النواب، من ظاهرة لاتزال تهدد خدمات النقل البرى عبر خطوط السكة الحديد بين محافظات مصر، إذ تتعرض قضبان القطارات للسرقة من الخارجين على القانون ما يتسبب فى خسائر بعشرات الملايين من الجنيهات الحكومية وكذلك لمن يقوم بنقل بضائع عن طريق هذه الخطوط غير الآمنة.

قال رائف ترمز وكيل لجنة الزراعة والرى بمجلس النواب، إن قطاعى الطرق يقومون بتفكيك قضبان السكك الحديدية فى بعض المناطق ويقومون ببيع الحديد لمصانع حديد وصلب بأسعار منخفضة لصهرها

تفاصيل الاختبار المعرفى الموحد لطلاب الطب بالجامعات المصرية

والوصول بهذه التجربة إلى نموذج يمكن التوصل به للحصول على الاعتماد الدولى. يشارك فى الاختبار ٢ آلاف طالب من ٢١ كلية طب على مستوى الجمهورية موزعة على النحو التالى: (١٨ كلية طب حكومية، و ٢ كلية طب خاصة، ١ كلية طب القوات المسلحة)، بجامعات القاهرة، وعين شمس، وأسبوط، وقناة السويس، والمنصورة، وطنطا، وبنها، وجنوب الوادى، وسوهاج، وبنى سويف، وكفر الشيخ، والمنيا، والإسكندرية، والزقازيق، والمنوفية، وأسوان، والفيوم، وبورسعيد، و٦ أكتوبر، ومصر للعلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى كلية طب القوات المسلحة.



جمال العمار

العربية. وأكد عبد الغفار أنه يتم تطبيق الاختبار طبقاً للمعايير الدولية بحيث يقيس قدرات الطالب فى مختلف المجالات بدقة وفعالية دون أى تدخل بشرى، فضلاً عن أنه يوفر بيئة آمنة للطلاب من حيث ضمان ثبات الاختبار بالإضافة إلى أن تصحيح الاختبار يتم إلكترونياً لضمان الشفافية وعدم التحيز.

وأضاف أن الهدف من هذا الاختبار هو إعداد خريجي الجامعات المصرية لسوق العمل محلياً ودولياً من خلال تطوير وتحديث التخصصات وطرق التدريس والتقييم، واعتماد مناهج وشهادات الجامعات المصرية بمعايير دولية،

لـ عادل عبدالله

يجرى يوم ٧ مارس المقبل الاختبار المعرفى الموحد للمرحلة الثانية من الطلاب المرشحين بكليات الطب بالجامعات المصرية، والذي تم تطبيق مرحلته الأولى فى أغسطس العام الماضى.

وأعلن الدكتور خالد عبد الغفار وزير التعليم العالى والبحث العلمى أنه سيتم منح الـ ١٠٠ الأوائل من الطلاب المتفوقين فرصة للتدريب لمدة أسبوع بأحد المستشفيات الجامعية خارج جمهورية مصر

تقرير أمريكي

حكم السيسي ليس في خطر.. والتدابير التقشفية لإبقاء الشعب تحت السيطرة غير ضرورية



السيسي

مع السيسي، يمكن طرح هذه الطلبات في إحدى مكالمتها الهاتفية المتكررة.. إذ يشير الضغط الذي مارسه واشنطن حول قانون المنظمات غير الحكومية إلى أن مصر لا تزال عرضة لتأثير الولايات المتحدة. وينبغي استخدام مثل هذا النفوذ لإعادة القاهرة إلى مسار التحرير السياسي. وهنا نطالب مرة أخرى بضرورة الرد على ما جاء في التقرير بشأن استمرار تأثير الولايات المتحدة في القرار المصري في بعض القضايا لأن الصمت على هذا الكلام يعد إساءة كبيرة لمصر في الداخل والخارج.

من جانبه أوضح باريك بارفي الباحث المتخصص في الشؤون العربية والإسلامية والذي أعد التقرير أنه على الرغم من هذه القضايا، قام السيسي بتعزيز الاقتصاد وساعد على استقرار الوضع في الفترة المضطربة ما بعد مبارك، ومن هذا المنطلق، لا يبدو أن حكمه في خطر، مما يجعل التدابير التقشفية لإبقاء الشعب تحت السيطرة غير ضرورية، ويجب على الولايات المتحدة تشجيع مصر على إلغاء هذه الإجراءات، وتفضيل الالتزامات الهائلة على التديبات بإجراء تخفيضات إضافية في المساعدات.. ونظراً لعلاقة ترانمب الودية

يجزم نشر «الأخبار الكاذبة»، ومن ضمنها انتقادات غير مؤذية للمجتمع أو الرأاء بشأن حالة السبات التي تشهدها البلاد، وبالتالي وقوع العديد من المواطنين العاديين في شباك هذا التشريع. وهناك أيضاً قانون مرهق آخر يفرض على الصحف والمواقع الإخبارية الإلكترونية دفع مبلغ ٣٧.٥٠٠ دولار مقابل الحصول على الترخيص الإعلامي، وهو مرسوم صنفته منظمة «مراسلون بلا حدود» ضمن فئة «الابتزاز» - وفقاً للنص الحرفي لما جاء بالتقرير وهو الأمر الذي نرى ضرورة الرد عليه بشكل قوى وحاسم.

كشف تقرير أمريكي صدر مؤخراً أن واشنطن لا تزال تعتبر مصر حليفاً عربياً على الرغم من فقدان القاهرة لنفوذها الإقليمي في السنوات الأخيرة. وأكد التقرير الصادر عن «معهد واشنطن» بعنوان: «مصر: الاقتصاد في ارتفاع، الحقوق في تراجع» أنه من أجل تعزيز الاستقرار، ينبغي على المسؤولين الأمريكيين تشجيع حكومة السيسي على رفع بعض القيود المفروضة على الحريات المدنية والسياسية، وعلى وجه الخصوص، مشروع القانون الذي

لديها تسجيلات يسب فيها زملائه وشخصيات بجهات سيادية

زوجة نائب برلماني تهدد بكشف «بلاوي» داخل مجلس النواب

مكالمات صوتية تنتشر بين أهالي دائرة النائب و2 مليون جنيه ثمن السكوت عن مضمون المكالمات غير المنشورة

له خالد عبدالرحمن

كشفت مصادرنا المطلعة أن هناك فضيحة مدوية لأحد القيادات بلجنة نوعية بمجلس النواب، والذي يُدعى من أزمة قد تصف بمستقبله السياسي وتعرضه لضغوطات سياسية وأمنية في الوقت الحالي ربما تطيح به من حزب الأغلبية البرلمانية «مستقبل وطن» بعد أن دخل في علاقة عاطفية ملتصقة مع صحفية مغمورة عملت في عدد من المواقع الإخبارية الشخصية لكنها كانت تركها في ظروف غامضة ودون سابق إنذار، وهو ما يضع العديد من علامات الاستفهام حول إمكاناتها المهنية والإنسانية. لكن ما يثير المواطنين في إحدى أكبر المحافظات من حيث تركيز السكان هو ما يتناقله الأهالي حول وجود تسجيلات صوتية متجددة دائماً للنائب البرلماني الذي تزوج من الصحفية الشابة التي خلعت الحجاب قبل سنوات قليلة وتتواجد في تجمعات عامة كثيرة مع النائب المتزوج الذي لديه ٣ أولاد من زوجته الأولى «أم العيال»، لكنه كالفلح الذي أهرته أضواء المدينة وقع في الفخ وعرض الزواج العرفي على الصحفية التي كانت قد نصبت شبكها حول النائب البرلماني الذي نجح بالصدفة في انتخابات برلمان ٢٠١٥. وبعد زواج عرفي لم يدم سوى أسابيع معدودة، فوجئ عضو مجلس النواب بأن العروسة الجديدة التي أخرجته من

صحف وقنوات
قطرية وتركية
موازية للإخوان
تعرض شراء
التسجيلات من
الصحفية بمقابل
مالي كبير

”

روتين الحياة الزوجية لنعيم الملمات الضائعة، لا ترغب في «خروجات»، أو بعض المجهولات وشقة فقط بل ترغب في أن يتحول العرفي إلى زواج رسمي بينما كان يخشى النائب من المجهول وما قد تقوم به زوجته الأولى والتي كانت تعرف أنه زوج «خفيف» قابل للوقوع في مصيدة أي اثني بسهولة.

وكشفت المصادر أن «عتيل البرلمان» خضع لضغوطات الزوجة الثانية وعقد عليها بشكل رسمي على يد ماذون شرعى، وهذا كان أول ورقة تلعب بها الصحفية بشكل احترافي بينما قامت بتثبيت تطبيق لتسجيل المكالمات الصوتية على هاتفه بينما كانت تفتحص هاتفه الذي يعمل بنظام التشغيل «أندرويد» وكان من الذكاء أن ربطت سجل المكالمات ببريد إلكتروني خاص بها ليرسل لها نسخاً أول بأول

من المكالمات التي تتضمن ما يقوله لزوجته الأولى أو النواب والشخصيات الأمنية رفيعة المستوى والمسؤولين

الحكوميين، ولم تحميه حصانته البرلمانية من اختراق زوجته لخصوصياته البرلمانية لتظهر التسجيلات مع أول خلاف بينهما وهو ما تحول لفضيحة كبيرة في دأرتة الانتخابية التي تقيم فيها «أم العيال»، وتحول الزواج الثاني من «النوم في العسل» إلى «بركة» من التسريبات التي أساء فيها لزملائه النواب وبعض الشخصيات الأمنية في أجهزة سيادية الذين كانوا يقومون بالاتصال به للحديث عن بعض الأمور الحساسة.

ولوقف نزيف تسريب المكالمات المسجلة التي لم تتوقف بسبب تتبع الصحفية للنائب البرلماني بعد الخناقات المستمرة مؤخراً، وتناقل التسجيلات من الأهالي للنواب «المشتومين»، وهو ما انتشر بسرعة البرق بين باقى النواب، وتقدم بعض النواب بشكاوى شفوية للدكتور على عبدالعال رئيس مجلس النواب وبعض القيادات الأمنية إلى جانب قيادات الحزب الذي يتولى فيه النائب مركزاً بارزاً ضمن ٣٢٨ نائباً، طالبت الصحفية زوجها بـ 2 مليون جنيه حتى لا تنشر باقى التسجيلات الصوتية المزججة بانتقادات سياسيات أجهزة الدولة والبرلمان وكذلك بعض العبارات الرومانسية شديدة الحساسية.

ورغم توسلات النائب للصحفية أنه لا يقدر على دفع المبلغ المطلوب منه إلا أنها تصر على دفع المبلغ، ويخشى النائب من تدمير مستقبله السياسي والعائلي في حال عدم الاستجابة لضغوط زوجته الثانية.



حرب التليفونات «السيادية» تُشعل مجلس النواب والأحزاب

رسالة موحدة من مسئول أمنى رفيع المستوى وصحفيين وإعلاميين: «لو خايف على نفسك اسكت»

99
وكيل البرلمان
لنواب المعارضة
30-25
«متخافوش»
كرايسكم محفوظة
طالباً تعارضون
تحت قبة المجلس
مُقل



تصاعدت خلال الأيام الماضية، حدة الانتقادات لأداء المهندس كامل قرطام عضو مجلس النواب ورئيس حزب المحافظين، بعد أن اعترف تحت قبة البرلمان أنه تم الضغط عليه من المكتب الرئاسي للحزب، ليذهب للمجلس يوم الخميس ١٤ فبراير الجاري للتصويت من حيث المبدأ على التعديلات الدستورية التي تقدمت بها الأغلبية البرلمانية ائتلاف دعم مصر بتوقيع من ١٥٥ نائباً ونائبية، إلا أنه احتد في الحديث مع زملائه النواب ما دفعه للخروج من قاعة الجلسة ممتعاً عن التصويت رغم أن هالة أبو السعد رئيسة الهيئة البرلمانية للحزب وافقت على التعديلات باسمها وباسم الحزب، ولم يتجاوز الحدث سوى ساعات قليلة حتى انقلب الحزب بين مؤيد ومعارض لموقف «قرطام» فذهب لاستبعاد البعض من أمانات الحزب في المحافظات عارضوا موقفه، في حين استقال البعض الآخر احتجاجاً على ما أسموه بموقفه المُعادى للدولة رغم أن هذه الشخصيات نفسها من طالبت بان يكون الحزب مُعارضاً ليستحوذ على حصة في الانتخابات البرلمانية والمحلية القادمة.

ما حدث مع أكمل قرطام سبقه اتصال هاتفي مع أحد المسؤولين رفيعي المستوى بجهاز سيادي أبلغه فيها بأنهم على علم بلقاءه مع النائب البرلماني المفصول محمد السادات ولقاءاتهم التي اتفقوا فيها بشخصيات حقوقية وجمعيات للدفاع عن حقوق الإنسان من أوروبا وكذلك البرينس المشترك بينهما، وحذره من التمسك بموقفه الذي قوته لديه المنظمات الحقوقية الأوروبية، لكن أكمل قال لمقربين منه إنه تم سحب مشروع لمجموعة شركاته «صحارى» المتخصصة في الخدمات البترولية مع إحدى الشركات الحكومية بعد هذه المكالمة الهاتفية.

كذلك لم يختلف الحال مع المهندس ممدوح حمزة الاستشاري الهندسي والممول الأبرز لحركة شباب ٦ أبريل وكفائية وشباب ثورة ٢٥ يناير، إذ تم القبض عليه عند عودته من الخارج داخل مطار القاهرة الدولي وتوجيه تهمة نشر أخبار كاذبة عن جزيرة الوراق عبر حساباته الشخصية على موقعي التواصل الاجتماعي فيس بوك وتويتر، وبعد حبسه لمدة ٥ أيام تلقى اتصالاً هاتفياً من نفس المسئول الذي تحدث إلى أكمل قرطام ومن قبلهما الكاتب الصحفى إبراهيم

نجاح التعديلات الدستورية يسقط آخر أعمدة ائتلاف دعم مصر



«كارت واتحرق».. هذه هي العبارة التي يتداولها أعضاء مجلس النواب من المنتمين لائتلاف الأغلبية البرلمانية دعم مصر، مؤكداً على أن نجاح الائتلاف في تمرير التعديلات الدستورية التي تمت فترة حكم الرئيس عبدالفتاح السيسي حتى عام ٢٠٢٤، ستكون آخر ورقة حقيقية لإنهاء تاريخ الائتلاف القصيرة نسبياً والذي أسسه رجل المخابرات العامة السابق اللواء سامح سيف اليزل.

برلمانيون
يبحثون عن
«واسطة»
للحصول
على
عضوية
الحزب

”

ووفقاً للسليباريو المرسوم بنائية لائتلاف دعم مصر فعلى الأحزاب المستقلين وبعض النواب المستقلين سيمتكون لمهبط الريح بينما العدد الغالب والذي يبلغ ٣٢٨ نائب ونائبية انضموا وصحوا فاعلين في الحياة الحزبية تحت مظلة حزب مستقبل وطن الذي يتولى فيه الدكتور عبدالهادى القصبي منصب نائب الرئيس بينما يشغل نفس الرجل منصب زعيم الأغلبية البرلمانية ورئيس لجنة التضامن الاجتماعي بمجلس النواب، ليكون الائتلاف منذ توليه ما هو إلا واجهة لائتلاف للحزب حتى يكسر الصورة الذهنية بينه وبين الحزب الوطني الديمقراطي المنحل، إذ لا تشابه أسماء الحزبين فقط بل أيضاً العديد من رموزه وأبرزهم القصبي نفسه الذي ساعد بعض ضباط مباحث أمن الدولة «الأمن الوطني حالياً»، لتصعيده في عهد الرئيس المعزول محمد حسنى مبارك، ليتولى منصب رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية أو ما يعرف باسم «شيخ مشايخ الطرق الصوفية»، متجاوزاً كل التواعد المعمول بها من حيث الأقدمية لمنافسه محمد علاء الدين ماضى أبو

ما لاقى قبولاً واسعاً لدى نشر النائب للكلمة على صفحته على الفيس بوك لكنه سرعان ما انقلب عليه فقد اتهمه بعض المتابعين للمشاركة فيما أسموه به مسرحية التعديلات الدستورية» بينما البعض الآخر دشّنوا حملة لترشيحه لرئاسة الجمهورية أمام «السيسي» وهو ما جعل البعض للتأكيد على أنه سيلقى نفس مصير سلفيه حمدى صباحى وخالد على، الذين ذهبوا لهييم السياسة وأصبحا ذكرى ممنوعة التردد.

هل يلتقى أحمد
طنطاوى نفس مصر
حمدى صباحى
وخالد على؟



طنطاوى

تنشر الشروط والتفاصيل الكاملة

«الداخلية» تستقبل طلبات «حج القرعة» حتى 7 مارس

لإسلام خالد

تواصل وزارة الداخلية، تلقي طلبات التقدم لحج القرعة حتى الخميس الموافق ٢٠١٩/٣/٧، بجميع مراكز وأقسام الشرطة لجميع مديريات الأمن أو من خلال الموقع الإلكتروني للإدارة العامة للشئون الإدارية على بوابة وزارة الداخلية عبر شبكة الإنترنت، أو من خلال الاتصال بالخدمة الصوتية المخصصة لذلك.

ومن المقرر أن يتم إجراء قرعة علنية من خلال المنظمة الإلكترونية لحج مديريات الأمن، وفقاً للجدول الزمني الذي سيعلنه من الإدارة العامة للشئون الإدارية.

بالنسبة لإجراءات قبول طلبات التقدم لحج القرعة، يراعى اتباع الشروط والإجراءات التالية:-

إجراءات وشروط تقديم الطلبات

- تقدم الطلبات بمعرفة المواطن شخصياً إلى أي مركز أو قسم دون التقيد بحمل الإقامة أو من خلال الموقع الإلكتروني للإدارة العامة للشئون الإدارية (https://hij.moi.gov.eg) على بوابة وزارة الداخلية عبر شبكة الإنترنت، أو عن طريق الاتصال بالخدمة الصوتية على رقم (٢٠٢ - ٢٧٩٨٣٠٠٠) وفقاً لبيانات بطاقة الرقم القومي السارية، وفي حالة انتهاء سريانها لا يقبل الطلب (ترفق صورة البطاقة بالطلب).
- المواعيد المقررة لتقديم الطلبات تبدأ من الثلاثاء الموافق ٢٠١٩/٣/٧، حتى الخميس الموافق ٢٠١٩/٣/٧، وسيجرى إجراء القرعة من الحصة المخصصة للمحافظة التابع لها محل إقامة «مقدم الطلب» الوارد بطاقة الرقم القومي الخاصة به.



عام ٢٠١٣ هـ / ٢٠١٣ م، وما قبلها، ويستثنى من سابقة الحج على سبيل الحصر المحرم لأنتى (أقل من ٤٥ عاماً) لم يسبق لها الحج من قبل أو المرافق لأحد والديه شريطة سداد التكاليف الإضافية المقررة من السلطات السعودية بخلاف قيمة تكاليف حج القرعة.

- تسدد تكاليف طلب الحج الورقي بالمركز والأقسام أما بالنسبة للطلب الإلكتروني أو المكالمات الصوتية، يجرى خصم القيمة المالية المحددة لطلب الحج من خلال طرق السداد الآلية المتعددة (بطاقة الائتمان - شبكة فوري...). ولا يعد الطلب مقبولاً إلا بعد سداد قيمته المالية.
- لا يجوز التنازل عن فرصة الحج أو توريثها لغير مهمما كانت درجة قرابته، ويجوز تنازل الأبناء لأحد الوالدين وليس العكس.

البيانات المطلوبة للتقدم للحج: الاسم كاملاً طبقاً لما هو مدرج ببطاقة الرقم القومي السارية، ورقمها المكون من أربعة عشر رقماً، ورقم الهاتف المحمول، مع مراعاة إثبات بيانات رقم الهاتف الشخصي بشكل دقيق حيث أنه بعد وسيلة التواصل مع الحاج عقب الفوز، وإثبات الحالة الصحية بصورة تفصيلية.

- بيانات المرافق (بطاقة الرقم القومي، صلة القرابة بالنسبة لمقدم الطلب وفقاً للشروط السابق ذكرها، الحالة الصحية، رقم هاتف المحمول والشخصي)، وسجل بنفس رقم مقدم الطلب

(مكرر) ويوقع الطالب والمرافق بأن البيانات المدونة على مسئوليتهم، - تخصص نسبة الـ ١٠٪ من تأشيرات الحج لكبير المتقدمين سنًا، حيث تقوم المنظمة الإلكترونية للحج بتجميع بيانات المتقدمين وترتيبهم تازلياً حسب السن لكل محافظة على حدة، ويجري تسليطهم من القرعة واعتبارهم هائزين بالحج وإدراج ما دون ذلك ضمن القرعة العامة.

- بالنسبة للفائز بالحج ضمن نسبة الـ ١٠٪ يشترط اصطحاب مرافق واحد فقط (ذكر أو أنثى) في حالة تجاوز سن الـ ٧٠ عاماً مع مراعاة شروط السن والمآهر من أقاربه حتى الدرجة الرابعة، وفي حالة كون مقدمي الطلب كلاهما أكبر من ٧٠ عاماً، يجوز على سبيل الاستثناء إضافة مرافق ثالث لها على أن يكون المرافق في جميع الأحوال قادراً على رعايته من الناحية العمرية والصحية، وتطبق شروط الاستثناء للمرافق السابق ذكرها، ويجرى استبدال المرافق في حالة عدم توافر الشروط ويتم مناظرته.

- في حالة استبدال المرافق للفائز بالتزكية (بنسبة ١٠٪)، يتقدم الفائز بطلب المديرية الموافقة على الاستبدال وفقاً للتعليمات والشروط المقررة.

- في حالة وفاة المرافق «كبير السن» الفائز بالتزكية (بنسبة ١٠٪) أو تنازله عن السفر، فعلى الأصيل إخطار المديرية بالمرافق البديل. كبير السن فوق ٧٠ عاماً (المرضى بمرض مزمن - ذوي الاحتياجات الخاصة - الفائز بقرعة الحج) - يشترط اصطحاب مرافق واحد فقط (ذكر أو أنثى) مع مراعاة شروط السن والمآهر من أقاربه حتى الدرجة الرابعة على أن يكون قادراً على رعايته من الناحية العمرية والصحية، ويجرى مناظرته حال تقديم الأوراق عقب الفوز بقرعة الحج، وفي حالة سابقة الحج للمرافق تطبق شروط الاستثناء، والتكاليف الإضافية المقررة السابق ذكرها.

- في حالة تنازل أو وفاة كبير السن فوق ٧٠ عاماً، سواء الفائز بالتزكية (١٠٪) أو الفائز بالقرعة العامة، يلتزم المرافق له بإخطار مديرية الأمن التي تتولى بدورها إخطار الإدارة العامة للشئون الإدارية، حيث تظل تأشيرة الحج الممنوحة للمرافق سارية إذا ما اتفقت الشروط الواجب توافرها في المرافق، أما في حال تنازل كبير السن الفائز في الحالتين فتتغى فرصة المرافق له تلقائياً.

- في حالة وفاة المرافق أو تنازله، فعلى الأصيل إخطار المديرية للموافقة على استبدال المرافق بمرافق آخر على أن تتوافر فيه الضوابط والشروط.

وزارة التضامن توصل تلقي طلبات حج الجمعيات الأهلية

تواصل وزارة التضامن الاجتماعي، فتح باب التقديم لأعضاء الجمعيات الأهلية الراغبين في أداء فريضة الحج لموسم ٢٠١٩ هـ/ ٢٠١٩ م، حتى ٧ مارس المقبل. وأعلنت الوزارة أنه من الضروري الالتزام بأن يكون العضو مسجلاً في إحدى الجمعيات الأهلية ومسددا للاشتراك السنوي للجمعية، وأن تكون الجمعية قد مر على قيدها عامين على الأقل في ٢٠١٩ م، ولم يوقع عليها جزاءات لمخالفات ثبتت بحقها.

كانت غادة والى وزيرة التضامن الاجتماعي، قد أكدت أنه توجد عدة قواعد يجب مراعاتها عند التقديم للحج، منها أن يتم تسجيل الطلبات على بوابة الحج الموحدة المصرية، ولا يسمح للعضو بالتسجيل إلا في جهة واحدة سواء حج الداخلية أو الجمعيات الأهلية أو السياحة، وسوف يتم إجراء القرعة الإلكترونية على البوابة مركزياً لاختيار النجاح الفائزين وفقاً لخصصه الحج المخصصة لكل محافظة، والتي تم تحديدها وفقاً لنسبة تعداد السكان بكل محافظة.

ويشترط في العضو المتقدم أن يكون قادراً على أداء المناسك من الناحية الصحية، حرصاً على سلامته مع ضرورة وجود مرافق للحجاج أصحاب الأعمار فوق ٧٥ سنة على أن تقدم الطلبات للإدارات الاجتماعية التابع لها الجمعية وفقاً للمواصفات المعد لذلك.

من جانبه أعلن أيمن عبد الموجود المدير التنفيذي للمؤسسة القومية لتيسير أعمال الحج والعمرة بوزارة التضامن الاجتماعي أن مجلس أمناء المؤسسة وافق على تنفيذ عدد ٤ مستويات متنوعة للحج مثل العام الماضي، وهما المستوى الأول لفنادق ٥ نجوم بساحة الحرم المكي و٥ نجوم بالمنطقة المركزية الشمالية بالمدينة المنورة، والمستوى الثاني فنادق ٤ نجوم بالمنطقة المركزية بعد أقصى ٧٥٠ متراً بمكة المكرمة و٥ نجوم بالمنطقة المركزية الشمالية بعد أقصى ٣٠٠ متر بالمدينة، أما المستوى الثالث فنادق ٣ نجوم بالمنطقة المركزية بعد أقصى ٨٠٠ متر من الحرم المكي، و٤ نجوم بالمنطقة المركزية بعد أقصى ٣٠٠ متر من الحرم النبوي والمستوى الرابع فنادق مصنفة بالمنطقة المركزية بعد أقصى ١٢٠٠ متر من الحرم المكي، و٢ نجوم بالمنطقة المركزية للحرم النبوي بعد أقصى ٣٠٠ متر بالمدينة هذا وتقدم كافة الفنادق وجبتي الفطار والغذاء.



غادة



أسوان تستضيف ملتقى الشباب العربي الإفريقي

تطلق فعاليات ملتقى الشباب العربي والإفريقي في مدينة أسوان، في الفترة من ١٦-١٨ مارس المقبل، تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي، ويعد الملتقى أحد فعاليات منصات منتدى شباب العالم والتي تدور فكرتها حول منح الشباب المصري ونظرائه في جميع أنحاء العالم فرصة لتطوير ودعم أفكارهم المختلفة في جميع المجالات وذلك من خلال تنظيم عدة فعاليات على مدى العام. ويأتي الملتقى تنفيذاً لتوصيات منتدى شباب العالم الذي عقد في نسخته الثانية في نوفمبر ٢٠١٨ بمدينة السلام شرم الشيخ والتي نصت على إقامة ملتقى الشباب العربي والإفريقي بمدينة أسوان، وتدور أجندة الملتقى حول العديد من القضايا التي تهم الشباب الإفريقي والعربي، خاصة في ظل رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي عام ٢٠١٩. كما تتنوع أشكال الفعاليات خلال الملتقى بين جلسات نقاشية وورش عمل وموائد مستديرة تضم القادة من الشباب وصناع القرار في حوار مفتوح عن أهم ما يشغل الشباب في العالم العربي والقارة السمراء.

كما يضم الملتقى العديد من الفعاليات الثقافية والترفيهية، حيث تنام جولات سياحية للمشاركين في مدينة أسوان احتفالاً بكونها عاصمة الشباب الإفريقي لعام ٢٠١٩.

3-4 مارس موعد نهائي للمتخلفين عن استلام أراضي بيت الوطن

قال المهندس عادل النجار، رئيس جهاز القاهرة الجديدة، إنه تم تحديد يومي ٣ و ٤ مارس المقبل للمتخلفين عن استلام أراضي بيت الوطن للمصريين بالخارج بمدينة القاهرة الجديدة.

القوى العاملة تواصل قبول طلبات 50 شخصاً للعمل بإحدى دول الخليج

عن ٣ سنوات، وصورة شخصية، والسيرة الذاتية بها رقم الهاتف، وذكر أن الطلبات تقدم إلى الإدارة العامة للشغل والتوظيف، وقسم تلبية الاحتياجات بالخارج»، بديوان عام وزارة القوى العاملة ٣ شارع يوسف عباس - مدينة نصر- القاهرة، خلال الفترة المشار إليها من الساعة التاسعة صباحاً حتى الثانية ظهراً، ولن تقبل أي طلبات غير مستوفاه أو مقابلة أي مرشح غير مطابق للشروط المذكورة.



وأوضح محمد سعفان وزير القوى العاملة أن الشركة طالبة لا تشترط في المتقدم مؤهلاً بخبرة أو بدون، بحيث لا يزيد السن عن ٣٥ سنة، مع تقديم صورة بطاقة الرقم القومي، وصورة جواز سفر سارى مدة لا تقل

4 مارس.. انطلاق فعاليات المؤتمر الدولي الرابع للسلامة والصحة المهنية

وأكد د. أسامة العدل، الاستشاري الدولي وخبير التخطيط الاستراتيجي وتطوير الأعمال، ورئيس المؤتمر، أن انعقاد المؤتمر يأتي لترسيخ مفهوم ثقافة السلامة والصحة المهنية في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية في مصر وعلى رأسها التشييد والبناء وصناعة مواد البناء والصناعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها.

وتطالبت العدل، بسرعة إنشاء هيئة عليا موحدة تختص بالإشراف على تطبيق معايير السلامة والصحة المهنية بالمنشآت والهيئات العاملة في مصر، بهدف الحفاظ على ثرواتها القومية.

تتطلق فعاليات المؤتمر الدولي الرابع للسلامة والصحة المهنية، يوم ٤ مارس المقبل، تحت رعاية وزارة التجارة والصناعة، وبمشاركة وحضور عدد من المؤسسات العربية والدولية.

ويشارك في المؤتمر الهيئة العامة للتتمة الصناعية والهيئة العامة للمواصفات والجودة والمجلس الوطني للاعتماد والمعهد القومي للجودة ومعهد بحوث البرول وعدد من الخبراء الدوليين في مجال السلامة والصحة المهنية، وتتضمن أكاديمية المستقبل للتدريب ويستمر على مدار ٣ أيام.

10 مارس.. انتهاء تلقي العروض لتنفيذ أول قطار سريع

أعلن الدكتور هشام عرفات، وزير النقل، انتهاء مهلة تقديم العروض الفنية والمالية والتنموية لتنفيذ أول قطار سريع في مصر يمتد من العين السخنة حتى العلمين، يوم ١٠ مارس المقبل. وقال عرفات إن هذا هو الموعد الأخير من المتنافسين لتقديم عروضهم إلى اللجنة الوزارية المشكلة من وزارتي النقل والإسكان للإشراف على تنفيذ المشروع.

وأضاف عرفات أنه تم تحديد هذه المهلة الأخيرة بناء على طلب الشركات المتنافسة لتنفيذ هذا المشروع، لافتاً إلى أن هذا المشروع يمتد بطول ٤٩٨ كم ويمر بكافة المدن الجديدة خلال مساره من العين السخنة حتى العلمين وعلى رأسها العاصمة الإدارية و ٦ أكتوبر، و ٩ شركات عالمية قامت بشراء كراسة الشروط تمهيداً لتقديم عروضها لتنفيذه.

ولفت وزير النقل إلى أن بعض الشركات المتنافسة كونت تحالفات فيما بينها لتقديم عرضا مشتركا، وأنه تم الاشتراط خلال طرح هذا المشروع الأول من نوعه في مصر أن يتضمن كل عرض قرض حكومي ييسر عرضها يغطي تكلفة المشروع.

المجلس الأعلى لنقابة المهندسين يقرر عقد الجمعية العمومية 6 مارس المقبل

وافق المجلس الأعلى للنقابة العامة للمهندسين على انعقاد الجمعية العمومية العادية للنقابة ٦ مارس القادم. كانت نقابة المهندسين قد شهدت انعقاد جمعية عمومية غير عادية ديسمبر الماضي لعرض ميزانية ٢٠١٧ المعدلة.

الحكومة احتفلت باستلام الدفعة الخامسة من قرض صندوق النقد خلال فبراير الجارى

مصر والمصريون.. ثروات طائلة ومعالجة دائمة



المواطنين من ارتفاع قيمة فواتير الكهرباء والغاز الطبيعي، وبدأت طوابير البنزين تحيط بالمحطات، لتبرز علامات استفهام من نوعية هل استعيت مصر للآزمات القادمة الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات، وأين هي مشروعات استغلال الطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة، وكذلك التحول إلى الفحم واستغلاله في توليد الكهرباء بشكل يوفر مئات المليارات، والتي كانت ضمن البرنامج الانتخابي للمرشح الرئاسي عبد الفتاح السيسي وقتما كان مشيراً، وما زالت حبيسة الأدرج حتى كتابة هذه السطور.

إيمان بدر

وقتما صدر قرار تقويم الجنيه وتحرير سعر صرف الدولار، واستمرت هذه الموجات القاسية مع كل دفعة كانت تحصل عليها مصر من هذا القرض، حيث كانت تتزامن كل دفعة مع قرارات تقليص تدريجي للدعم، تمثلت في الغلاء الذي ظل الشعب يعاني ويئن تحت وطأته حتى شكره الرئيس عبد الفتاح السيسي نفسه، مؤكداً أن هذا الشعب تحمل من الغلاء ما لا يحتمله بشر.

ومع حلول العام الحالي خرج علينا خبراء الاقتصاد ليؤكدوا أن مرحلة التحمل والإجراءات القاسية قد انتهت، وبدأت مرحلة جنى الثمار، التي تعنى القضاء على ماتبقى من دعم السلع والخدمات لتباعد بأسعارها الحقيقية.

وعلى الرغم من أن قرارات رفع سعر البنزين والمحروقات والكهرباء، سوف تعلن بشكل رسمي مطلع يوليو القادم، مع بدأ العام المالي الجديد، ولكن التطبيق الفعلي بدأ من الآن بدليل تصاعد شكوى

خلال شهر فبراير الجارى، احتفلت مصر ليس بعيد الحب ولا بنكري تخنى الرئيس الأسبق حسنى مبارك فقط، ولكن كانت الاحتفالية الأكبر بمناسبة حصول مصر على الدفعة الخامسة من قرض صندوق النقد الدولي، تلك الدفعة التي قدرت بـ ٢ مليار دولار، وبذلك لم يتبق من قرض الـ ١٢ مليار دولار سوى دفعة أخيرة، قيمتها ٢ مليار دولار أخرى، من المنتظر أن تحصل عليها مصر قبل نهاية عام ٢٠١٩ الجارى. ولأن كل شيء وله ثمن، من المعروف أن استكمال حصول مصر على هذا القرض، يأتي مقابل مواصلة خطواتها على طريق الإصلاح الاقتصادي، الذي يعنى استمرار تقويم الجنيه المصرى وشرقه وانهاجر قيمته أمام الدولار، كما يؤدي هذا الإصلاح إلى المزيد من إجراءات الغلاء القاسية، التي ترتبط بإلغاء دعم مصادر الطاقة والمحروقات والخدمات، وتحرير أسعارها لتتقارب فترات أكثر جنوناً، وهو ما يساوى استمرار وتنامي موجات الغلاء، على غرار ارتفاعات الأسعار السابقة التي بدأت منذ نوفمبر ٢٠١٦.

لماذا لم نتحول من البترول والغاز إلى الطاقة المتجددة غير القابلة للنفاذ

استكمال الحصول على القرض يساوى إلغاء دعم المحروقات بشكل كلى

فكرة التحول إلى الطاقة المتجددة كانت ضمن البرنامج الانتخابي لـ «السيسي»

نعلم أن تكلفة دعم المواد البترولية في مصر قفزت إلى نحو ٧٨ مليار جنيه، وذلك بفعل تحرير سعر الصرف، وعلى الرغم من ضخامة هذا الرقم ومع بدأ تدفق الغاز الطبيعي من حقول شرق المتوسط المصرية، ومع ذلك تصاعد نبرة شكوى المواطنين من ارتفاع قيمة فواتير الغاز المنزلية والتجارية، فيما ينتظر الجميع كوارث قائمة حال تحريك سعر البنزين، مع حلول شهر يوليو القادم، وبدأ العام المالي الجديد.

لدينا قدرات تنافسية على الاستفادة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ولم نسمع عنها إلا في دروس الجغرافيا

أما عن فواتير الكهرباء التي تحولت الشكاوى منها إلى صرخات، فلم تنتظر شهر الغلاء ولكن بدأت قبل شهور، حيث كشفت مصادر من داخل وزارة الكهرباء أنه بالفعل تم تحريك الأسعار، نتيجة وجود فجوة بين سعر بيع الكهرباء والتكلفة، حيث أدى تحرير سعر الصرف إلى أن الدعم الموجه للكهرباء وصل من ٣٠ مليار جنيه إلى ٧٦ مليار

جنيه. ومن جانبنا لن نسال عن إنتاج حقول الغاز الطبيعي العملاقة، ولا عن عائد محطات الكهرباء التي أنشأتها شركة «سيمنز» الألمانية في مصر، ولكن بالعودة إلى التاريخ القريب، نجد أن فكرة استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وكذلك الفحم، في إنتاج الكهرباء كانت قد طرحت ضمن برنامج انتخابي لمرشح رئاسي، خاض الانتخابات عام ٢٠١٤، هو المشير عبد الفتاح السيسي، الذي يستعد حالياً لانتهاء فترة ولايته الثانية، وخوض الانتخابات لولاية ثالثة بعد تعديل الدستور، ولكن ما زالت تلك الأفكار حبيسة الأدرج.

ويعيداً عن حصص الجغرافيا، التي كانت تحدثنا عن أهمية استغلال تلك النوعيات من مصادر الطاقة، صدرت مؤخرًا دراسة بعنوان: «الثروة المعدنية في مصر.. طاقة لا تنضب» أعدها الدكتور عبد الحميد عيد، أوضح خلالها أن مصادر الطاقة المتجددة، كالشمس والرياح، تعد أهم البدائل الاستراتيجية للتغلب على معضلة نقص الطاقة الأحفورية، المتمثلة في النفط والغاز الطبيعي والفحم في العالم، باعتبارها موارد لا تنضب، بعكس غيرها من موارد الطاقة غير المتجددة.

وفى هذا الإطار أكدت الدراسة أن مصر من الدول الواعدة في مجالات إنتاج الطاقة المتجددة لما تتمتع به من ملامح وموقع متميز، فعلى صعيد طاقة الرياح، تعد منطقة قناة السويس من أكثر المناطق التي تتميز برياح ذات سرعات عالية تصل إلى ١٠م/ثانية، كما تعد منطقتا الصحراء الشرقية والغربية وامتداد ساحل البحر الأحمر على طول خليج العقبة من أهم مناطق توليد الطاقة عن طريق الرياح، بما يجعل الدولة المصرية من أكثر الدول ملائمة لتنفيذ مشروعات توليد الطاقة الكهربائية بالرياح التي تسهم بالديمومة والاستمرارية وعدم النضوب.

وفيما يتعلق بالطاقة الشمسية كمصدر للطاقة المتجددة، أشار الدكتور «عيد» إلى أن مصر لديها مميزات تنافسية تتمثل في وقوعها ضمن الحزام الشمسي وفقاً لأطلس الشمس الذي تتوافر فيه ساعات سطوع الشمس ويصل ارتفاع حدة أشعة الشمس المباشرة في مصر والتي تتراوح ما بين ٢٠٠٠ إلى ٢٦٠٠ كيلو وات ساعة/م^٢ وهذا غير متوافر في عدد كبير من الدول، الأمر الذي يجعلها مصدراً مهماً لتوليد الطاقة.

يتحدثون عن استغلاله منذ أواخر عهد مبارك وصولاً إلى وزير الكهرباء الحالي محمد شاكر

لدينا 60 مليون طن احتياطي محتمل من الفحم و21 مليون طن قابلة للتعيين في جبل المغارة

عبد الحميد عيد في ورقته البحثية أن مصر لديها ثروة من الخامات الكربونية، كالفحم الذي يتواجد بمنطقة عين موسى وجبل المغارة شمال سيناء، وتبلغ الاحتياطات المؤكدة في جبل المغارة ٢٧ مليون طن، منها حوالي ٢١ مليون طن قابلة للتعيين، موضحاً أنه يستخدم كوقود لمحطات توليد الكهرباء ومصانع الأسمنت وغيرها من الصناعات، بالإضافة إلى الطفلات الكربونية التي تتواجد في منطقتي بدعة وثورة بمحافظة جنوب سيناء، حيث يقدر الاحتياطي المؤكد بحوالي ١٥ مليون طن، بينما يقدر الاحتياطي المحتمل بحوالي ٦٠ مليون طن، وكذلك الطفلة الزيتية التي تتواجد في الصحور التي تملو تكوين الفوسفات في محافظات البحر الأحمر والوادي الجديد.



شاكر

قبيل اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ التي أطاحت بنظام الرئيس الأسبق حسنى مبارك، ظهرت أحداث متفرقة عن إمكانية استغلال ثروات مصر من الفحم، ولكن لم يتم تفعيلها ليس بسبب المخاوف والتحديات من تلوث البيئة، ولكن لأن الرجل ورموز نظامه عرفوا بأنهم رجال أقوال لا أفعال.

ومع تعيين وزير الكهرباء الحالي الدكتور محمد شاكر، قالوا لنا أن الرجل عالم متخصص في حل مشاكل الكهرباء بشتى الطرق، وأن لدينا حدة على استغلال الفحم في إنتاج الكهرباء بعد اتخاذ الاحتياطات البيئية اللازمة. والغريب أن تلك الأفكار والأطروحات ما زالت حبر على ورق، على الرغم من أن الدراسات تكشف كل يوم عن امتلاك مصر لكميات ضخمة من الفحم. وفى هذا السياق أوضح الدكتور

هل مصر قادرة على إنتاج الطاقة النووية من اليورانيوم؟!

مشروع الضبعة النووي الحلم الذى ينتظره المصريون بين المؤيدين والمعارضين



محطة الضبعة

الطاقة الشمسية والرياح لن تكني احتياجات مصر المستقبلية من الكهرباء، مع كثافة النمو السكاني وزيادة المشروعات بفعل التقدم الصناعى والتكنولوجى.

وعن ارتفاع التكلفة يقول المدافعون عن المشروع أن تكلفة إنشاء المفاعل النووي فى الضبعة تقدر بـ ٤ مليارات دولار، مقابل توفيره نصف احتياجات مصر من الطاقة، ومليار دولار سنوياً من مصروفات الطاقة. مع الوضع فى الاعتبار أن هناك تجارب سابقة ناجحة فى هذا المجال أبرزها تجربة الولايات المتحدة، التي تمتلك ١٠٨ مفاعيل نووى، دون أضرار.

وعلى جانب آخر يقول الراضون لفكرة دخول مصر إلى المجال النووي، أن الله قد حبانا بنعمة نظيفة وأمنة ومتجددة وغير قابلة للنفاذ هي الطاقة الشمسية، التي يمكن أن تغنيها عن تلك الطاقة النووية، التي يصنفها العلماء بأنها طاقة انشطارية خطيرة وناضبة.

الأخطار الإشعاعية. ومن المعروف عن الكهرباء والأغراض السليمة.

مبارك، أنه بدأ عهده، بأن يسير عكس اتجاه السادات، ويهمل ويتجاهل كل مشروعات عهده، ولكن ومع تصاعد فكرة توريث الحكم لتجعله جمال، عاد الاهتمام بالمشروع، ليقدّم هدية للوريث، كمشروع قومي يتبناه، ويحقق من خلاله شعبية ولو كانت زائفة. وفى عام ٢٠٠٧ أعلن الرئيس الأسبق، محمد حسنى مبارك، عن استئناف البرنامج النووي المصرى فى أرض الضبعة، وكان مقرراً أن تسند المناقصات والخدمات المرتبطة بالمشروع، لجمعية المنتفعين من نظام مبارك وولده، التي أطلقوا عليها «لجنة السياسات بالحزب الوطنى»، غير أن الحكومة لم تبدأ أى خطوات تنفيذية لإقامة المحطة حتى قامت ثورة يناير. وبالرغم من المخاوف التي ما زالت تحيط بالمشروع، يرى فريق من العلماء أن دخول مصر فى المجال النووي بات أمر حتمى، حيث إن

حينما تم توقيع اتفاقيات إنشاء محطات الضبعة النووية لاستخدام خام اليورانيوم فى إنتاج الطاقة السلمية، وقتها خرج علينا البعض ليؤكدوا أن هذا هو حلم مصر القومي ومشروع مستقبلها القادم، بينما ذهب آخرون إلى أن مصر ليست قادرة على إنجاز هذا الأمر لأنها لا تمتلك كميات كافية من الخامات المشعة.

وأجابت الدراسة عن هذه التساؤلات لتكشف عن خريطة وجود خام اليورانيوم المشع فى مصر، حيث يتواجد فى صحور الصحراء الشرقية فى منطقة المسيمات وجبل قطار وسيناء ويستخدم فى إنتاج الطاقة النووية، وبذلك تكون مصر مؤهلة لدخول النادى النووى، ولكن تظهر هنا موقفات جديدة تتعلق بالتكلفة المرتفعة، خاصة أن بعض الخبراء أكدوا على أن إنتاج منطقة الضبعة بالكامل من الكهرباء لن يزيد عن إنتاج ٣ محطات كهربية عادية من المحطات الموجودة بالفعل والتي يتم افتتاحها على فترات متقاربة، ناهيك عن مخاطر التلوث الإشعاعى الرهيبة التي تصاحب عمليات تخصيب اليورانيوم لإنتاج الطاقة، حتى لو كان الهدف هو استغلالها فى توليد الكهرباء والأغراض السليمة.

وعلى الرغم من هذه التحذيرات التي تعتبر الطاقة النووية طاقة شريفة مدمرة، ولكن هذا المشروع لا يعد من طموحات الرئيس «السيسى» فقط، بل كان الحلم النووي قد لاح فى أفق صناعة القرار المصرى، منذ أواخر عهد الرئيس الراحل أنور السادات، حيث وقع الاختيار على منطقة الضبعة بالساحل الشمالى الغربى لتكون موقفاً لإقامة أول محطة للطاقة النووية فى مصر، وذلك لاستخدامها فى توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر، ووقتها جاء اختيار الضبعة بعد دراسات أجريت من قبل شركة فرنسية وثبتت أن هذا الموقع هو الأنسب للمحطة النووية، وذلك لاعتبارات خاصة بالزلازل والأرضاد الجوية وحركة المياه الجوفية والتيارات البحرية والمد والجزر، بالإضافة إلى الدراسات السكانية، وتم حظر البناء حول ذلك الموقع لمسافة ٢٠٥ كيلو متراً، لتأمين السكان من

الناس حائرة والحكومة متمرة



فاتورة دعم الغذاء تصل هذا العام إلى 70 مليار جنيه بنسبة 25% من إجمالي قيمة الدعم

على الرغم من أن غالبية الشعب المصري إن لم يكن جميعه إننا يعلمون أن الخطوة التالية للحكومة هي إلغاء الدعم بالكامل، استجابة لتعليمات صندوق النقد الدولي والجهات التي تمنحنا القروض، ولكن الحكومة اعتادت أن تجعل الأشياء ولا تسميها بأسمائها الحقيقية، بل تطلق عليها «أسماء دلع»، وفي هذا السياق يجمع المراقبون على أن قرار إلغاء الدعم العيني سيقدم للشعب مقلق في كسولة مكتوب عليها تحويل الدعم العيني السلي إلى دعم نقدي.

ومن جانبه كان الدكتور على المصباحي وزير التموين قد أعلن مؤخراً أن الوزارة تدرس مع مجلس النواب آليات تحويل الدعم السلي إلى نقدي، علماً بأن الوزير كان قد نفى تصريحات نسبت إليه حول الاتجاه إلى إلغاء الدعم بشكل كلي، مشيراً إلى أن رغيف الخبز سوف يتحول إلى أموال يحصل عليها المواطن الفقير لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه، ولأن الوزير عدم إهدار كميات ضخمة من السلع المدعمة، ولأن الوزير من أشد المدافعين عن هذه الفكرة ساق العديد من المبررات في مقدمتها أن الدعم بوضعه الحالي يستهلك ما يزيد على ٣٠ بالمئة، من الموازنة العامة للدولة، بينما حال تحوله إلى دعم نقدي لن تتجاوز النسبة أكثر ٢ بالمائة.

وعلى جانب آخر يرى المعارضون أن الدولة تتجه بخطوات سريعة نحو إلغاء الدعم، بشكل كلي عن السلع والخدمات والمحروقات، في مقابل أن تلقى للشعب مقلبات لن يتجاوز جنيهاً قليلة، سوف تتحول إلى كوارث غلاء جديدة، على غرار الغلاء السنوية التي تؤدي إلى مزيد من ارتفاع الأسعار وتفتتها أبواب الغلاء، ما ينعكس على ارتفاع جديد في نسبة التضخم وبالتالي مزيد من الفقر والضلك، ولا مجال لجنى ثمار الإصلاح التي حدثنا عنها، ولا جنى إلا على الفقراء.

إيمان بدر

أبرزها أن الدعم سيصل إلى مستحقيه بتكلفة أقل وبدون فساد مميزات تحويل الزيت والسكر إلى مبلغ يحصل عليه المواطن

لتجاوزها بالرشوة والفساد، عن طريق رشوة بعض مفتشي التموين الفاسدين، أو تحصل الأسرة الكبيرة على كميات ضخمة من السلع تفوق احتياجاتها ثم تعود لتبيعها لأسرة أصغر تحصل على كميات أقل، لتجد سيدات يجلسن في الأسواق وأمام كل منهن أكياس أرز أو سكر أو زجاجات زيت تمويش، لينتهي فارق السعر (الدعم) في جيوب منظومة الفساد بدل أن يصل إلى المواطن، ولذلك يصبح السبيل الوحيد لإغلاق «حديقة» الفساد والهدر أن تنهى وجود تلك الفرصة لتحقيق مكسب غير مشروع من الأساس عن طريق توزيع الدعم نقدياً.

وحتى لو ضمنت الدولة أن السلع المدعمة سوف تصل إلى مستحقيها فقط، فإن فكرة الدعم العيني نفسها تطوى على مبدأ يدفع الدول إلى التخلي عنها، وهو كلما زاد استهلاك المواطن كلما حصل على دعم أكبر من الدولة، وعلى سبيل المثال لو أن الدولة تدعم رغيف الخبز بـ ٢٠ قرشاً فإن من يشتري خمسة أرغفة سيحصل على دعم بجنيه واحد ومن يشتري ٢٠ رغيفاً سيحصل على دعم بأربعة جنيهات، وبشكل عام يرى المعارضون للدعم العيني أن تقديم السلع للمستهلكين بسعر رخيص سيضعهم على مزيد من الاستهلاك وسيقتضى على الحافظ للاقتصاد والترشيد.

ناهيك عن أن الدعم النقدي يساوي منح حرية الاختيار للمستهلك، حيث تقوم الدولة بدعم سلع محددة مقترضة أنها بذلك تحقق أكبر منفعة للمستفيد من الدعم، لتبرز تساؤلات من نوعية لماذا هذه السلع بالتحديد وبهذه الكميات تحديداً؟ لماذا الأرز وليس المكرونة مثلاً؟ لماذا الشاي وليس الحلبة مثلاً؟ هل السكر أكثر فائدة من الملح؟ هل لو منحننا المواطن قيمة الدعم نقداً سيشتري الجميع السلع ذاتها؟ الإجابة بالطبع هي لا، والتي تعني أن الدعم العيني لا يحقق للمواطن أكبر استفادة ممكنة ولا يليق أولوياته الحقيقية، وهو ما يجعل المواطن نفسه في كثير من الأحيان يرفع شعار: «إدني حتى ناشف وأنا حر».



كلما زاد استهلاك المواطن كلما حصل على دعم أكبر فلا يشعر بقيمة السلعة ولن يحاول ترشيد استهلاكها

صرح الدكتور على المصباحي، وزير التموين والتجارة الداخلية، أن فاتورة الدعم ارتفعت من ٤١ مليار جنيه إلى ٦٢ ملياراً وسوف تصل به إلى ٧٠ مليار خلال العام المالي الحالي، وبما أن إجمالي فاتورة الدعم تصل إلى ٣٠٠ مليار جنيه، شاملة دعم المحروقات والكهرباء والأدوية، فإن نسبة دعم الغذاء التي تقترب من ربع إجمالي قيمة الدعم، سوف تخفف من الأعباء الملغاة على كاهل الموازنة العامة حال تحويلها إلى دعم نقدي. ويدافع المعارضون لهذا الرأي عن فكرتهم مؤكدين أن الدعم حال تحوله إلى فلوس وليس سلع سيصل لمستحقيه فقط، إذ أن أكثر المتحمسين لألية الدعم الحالية لا ينكر أن جزءاً كبيراً منه يصل إلى غير المستحقين وأن هناك قدرًا من العشوائية في التوزيع. ومن المتوقع هنا أن تحقق عملية توزيع الدعم بشكل نقدي تكلفة أقل من العيني، لأن وزارة التموين التي تعمل بها آلاف الموظفين وينفق عليها ملايين الجنيهات سنوياً تكاد تنحصر مهمتها في تنظيم والرقابة على آلية توزيع الدعم العيني، هذا فضلاً عن التكلفة غير المباشرة التي يتحملها الجهاز الشرطي والقضائي لمعاونة الوزارة في أداء عملها، ومن ثم يمكننا توفير هذه المصاريف إن قدمنا الدعم بشكل نقدي للمواطنين، وكل ما نحتاجه وقتها هو أن يقدم المواطن إقراره الضريبي السنوي، لكي نحدد المستحقين ومقدار ما يستحقونه، ثم نرسل لهم الأموال عبر البريد أو بتحويلات بنكية مباشرة.

أما النقطة الأهم في ملف مميزات الدعم النقدي، فتكمن في أنه يقلل مقدار الهدر والفساد، فعلى الرغم من كل الجهد الذي يبذل لمنع تسرب السلع المدعومة إلى خارج المنظومة فإن ذلك يحدث بنسبة لا يستهان بها، وفقاً للقاعدة الاقتصادية التي تقول أنه ما أن تكون للسلعة الواحدة أكثر من سعر في السوق ستتسبب على الفور سوق سوداء لها، حيث سيستغل البعض فرق السعر لتحقيق مكسب سهل وسريع، ومهما وضعت قيود واتخذت إجراءات رقابية فإن هؤلاء سيجدون طرقاً



روشتة التعامل مع الأزمات القادمة وتلافى عيوب التجربة الجديدة

بين التأييد المطلق والرفض الصارخ، يضع الخبراء المعتدلون نصائح يمكن الاعتماد عليها لتلافي عيوب التجربة، في مقدمتها ضرورة تأكيد الدولة على إعادة النظر دورياً في المبالغ المخصصة للدعم النقدي، وهو أمر يصعب حدوثه بسبب ارتباط ذلك ببند في الموازنة العامة للدولة، والتي لا يمكن تغييرها إلا مع بداية الموازنات الجديدة، كما أن فكر الدولة في التحول إلى الدعم النقدي يشير إلى رغبتها في إغلاق ملف الدعم نهائيًا، وبالتالي يصبح الطلب في إعادة النظر في مخصصات الدعم مثل طلبات إعادة النظر في مرتبات العاملين بالدولة والتي لا تجد تجاوبًا من الحكومات المتعاقبة.

بالإضافة إلى وجود العديد من الأسئلة التي يتعين على قيادات منظومة الدعم أن يجيبوا عليها قبل البدء في التحول، ومن بين هذه التساؤلات لمن يتم صرف الدعم النقدي؟ للأب الذي ربما يكون غير أمين ويتفقه على ملذاته أم للأب التي ربما تفصل عن الزوج والأسرة وتنتشر بمبلغ الدعم وحدها، في ظل ارتفاع نسب التفكك الأسري والانفصال غير الرسمي، والسؤال الأهم هو: كيف تضمن الدولة أن الدعم النقدي سيستخدم في شراء الغذاء فقط دون غيره ووصوله إلى كل أفراد الأسرة.

وإذا كان الرئيس عبدالفتاح السيسي يريد أن يعيد بناء منظومة الصحة، وأن يستعيد المصريون صحتهم ولياقتهم، فهل يعلم المدافعون عن فكرة إلغاء دعم الغذاء العيني أن هذا الدعم يرتبط كثيراً بالصحة العامة للأفراد ويزيد من الرضا على أداء الدولة ويخرج الكثيرين من دائرة الفقر ويؤثر كثيراً في الاستقرار والأمن المجتمعي.



أزمات غذاء قادمة بسبب ارتفاع أسعار الغذاء ومزيد من الانهيار للجنيه أمام الدولار

المعارضون أكدوا أن الدعم لا يهدر بشكل عشوائي ولكن يسرق بشكل ممنهج

وهو الجهة التي تحرض الدول على إلغاء الدعم— أشارت بياناته إلى أن دعم الخبز والسلع التموينية ساهم في إخراج الملايين من المصريين من دائرة الفقر والمرض بل والحقد والنقم أيضاً على الدولة وسياساتها بسبب أوضاعهم المتردية. وبما أننا نعيش في دولة ترتفع فيها نسبة الفقر، وتوسع دائرة انتشاره لتقدر بأربعين في المئة في المدن و٧٨ في المائة في الريف، يرى المعارضون لفكرة تحويل الدعم العيني إلى نقدي، وغالبيةهم من خبراء اليسار الاشتراكي والناصريين، يرون أن ظروف الواقع المصري لا تسمح بهذا التحول، لأن مبالغ الدعم النقدي مهما زادت فسوف تؤدي إلى زيادة الأسعار بشكل جنوني، ناهيك عن أن إلغاء دعم المحروقات ومصادر الطاقة سيؤدي مبدئياً إلى ارتفاع أسعار جميع السلع التي تنقل بوسائل النقل، كما ستفقد قيمة أجرة وسائل المواصلات والخدمات، والفواتير، وغالبية هذه السلع لا تدخل ضمن البطاقة التموينية وليست مدعمة من الأساس.

ومن ناحية أخرى سوف ترتفع أسعار السلع التموينية بعد تحرير أسعارها ليجد المواطن نفسه

يدافع غالبية المناهزين لفكرة الدعم النقدي عن رأيهم، من خلال التأكيد على أن الدعم السلي يهدر بشكل عشوائي، فيما يرى المعارضون لها أن وصف ما يحدث بالعشوائية أمر غير دقيق ومضلل، لأن القادرين يحصلون - بشكل ممنهج - على قدر من الدعم يفوق ما يحصل عليه غير القادرين في أحيان كثيرة، فمن يعيش في بيت أكبر يستفيد بشكل أكبر من دعم الكهرباء ومن يمتلك سيارة أكبر يستهلك قدرًا أكبر من البنزين المدعم، كما أن من يريد السرقة والتلاعب بقوت الفقراء لن يعجز عن إيجاد آليات لذلك، تتغير كلما غيرت الحكومة آلياتها، لأنه إن كان للدولة سياساتها وخططها هائلًا أيضًا خطله الممنهج.

وحتى إذا اكتفت الدولة بالتحول للدعم النقدي، فيما يخص السلع الغذائية والتموينية فقط، فإن هناك العديد من المخاوف والمعوقات التي تمنع نجاح تطبيق الفكرة، مثل غيرها من الأفكار التي تبدو براءة بشكل نظري، ولكن تطبيقها يصطدم بالعديد من العوائق والمشاكل.

وفي هذا السياق أشارت بيانات البنك الدولي نفسه

اشتعال الصراعات بين 11 مرشحاً لمنصب النقيب و51 للعضوية في انتخابات التّحديد النّصفى لنقابة الصحفيين

مؤسسة «أخبار اليوم» تصدرت عدد المرشحين لعضوية المجلس بـ11 مرشحاً



وتابع عبدالرحيم: «فتح باب الترشيح شهد تقدم ٢٨ مرشحاً لعضوية المجلس من مؤسسات قومية ١١ «أخبار اليوم» و٨ «أهرام» و٣ «دار التحرير» و٢ «وكالة أنباء الشرق الأوسط» و٢ «دار الهلال» ومرشح واحد لكل من «دار المعارف» و«روزاليوسف».. وهناك ٢٤ مرشحاً من الصحف الخاصة والحزبية».

وقال: «تصدرت مؤسسة دار التحرير عدد المرشحين على منصب النقيب بـ٢ مرشحين فيما تصدرت مؤسسة «أخبار اليوم» عدد المرشحين لعضوية مجلس النقابة بـ١١ مرشحاً، كما أن هناك زميل فقط رشح نفسه لمنصب النقيب وعضوية المجلس معاً هو أحمد الشامي من «الجمهورية»، وهو إجراء صحيح طبقاً للمادة ٧ فقرة (١) من اللائحة التنفيذية للقانون لسنة ١٩٧٠».

وأضاف: «هناك ٤ مرشحين فقط من المجلس الحالي تقدموا للترشح هم الزملاء خالد ميري ومحمد شبانة ومحمود كامل وحاتم زكريا فيما اعتذر إبراهيم أبوكيلة وأبو السعود محمد عن الترشيح.. هذا فضلاً عن أن كشف المرشحين تشمل ٣ فقط سبق لهم الحصول على عضوية المجلس في دورات سابقة هم الزملاء خالد البلشي وهشام يونس وحنان فكرى».



6 مرشحين من مؤسسات قومية وخمسة من الصحف الحزبية والخاصة يتنافسون على منصب النقيب

إسلام خالد

تجرى يوم الجمعة القادم أول مارس انتخابات التّحديد النّصفى لنقابة الصحفيين على منصب النقيب وستة من أعضاء المجلس، وهي الانتخابات رقم ٥١ في تاريخ النقابة وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني تجري الانتخابات يوم ١٥ مارس ٢٠١٩.

وصرح جمال عبدالرحيم رئيس اللجنة المشرفة على انتخابات نقابة الصحفيين أن الإقبال على الترشيح لعضوية المجلس أقل بكثير من الدورات الماضية، فقد شهدت انتخابات ٢٠١٧ ترشح ٧٤ من الزميلات والزملاء و٨١ في انتخابات ٢٠١٥ و١٠١ في انتخابات ٢٠١١، حيث إن عدد المرشحين لمنصب النقيب ١١ مرشحاً، وعدد المرشحين لعضوية مجلس النقابة ٥٢ مرشحاً.. وأضاف: «زميله فقط ترشحت لمنصب النقيب، ٦ مرشحين على منصب النقيب من مؤسسات قومية ٣ من «دار التحرير» ومرشح واحد بكل من «الأهرام» و«الأخبار» و«وكالة أنباء الشرق الأوسط» و٥ مرشحين على منصب النقيب من الصحف الحزبية والخاصة، ١٠ زميلات ترشحن لعضوية المجلس».



نقابة الصحفيين
SYNDICATE OF JOURNALISTS

صفحات مجهولة في تاريخ نقابة الصحفيين

في عام 1944 أمر فؤاد سراج الدين وزير الداخلية بالاستيلاء على مبنى من طابق واحد بشارع قصر النيل ومصادرته لصالح النقابة بعد أن كان نادياً فخماً للعب القمار



عادل عبد الله

حتى ديسمبر من العام ١٩٤١ لم يكن للنقابة مقر رغم أن موافقة الحكومة على إنشائها اقتصرت بشرط توفير مقر لها، الأمر الذي سارع من أجله الأستاذ محمود أبو الفتح بالتنازل عن شقته بعمارة الإيموبيليا لتصبح أول مقر لها. عندما حان موعد عقد اجتماع جمعية عمومية عادية للصحفيين عام ١٩٤٢ وجد مجلس النقابة أن الصحفيين في أشد الحاجة إلى مكان أكثر اتساعاً لعقد جمعيتهم واهتمت المجلس إلى قاعة نقابة المحامين الكبرى لعدد هذا الاجتماع، وأثناء عقد الاجتماع استرعى استرعى مجلس النقابة وجود قطعة أرض فضاء مجاورة لنقابة المحامين عليها بضع خيام.

وفي اليوم التالي توجه محمود أبو الفتح - نقيب الصحفيين- إلى جهات الاختصاص في الدولة وطلب هذه الأرض ليقيم عليها مبنى النقابة، لكنه علم أنها مملوكة للقوات المسلحة البريطانية وقد أنشأت عليها خياماً يقيم فيها الناقهون من جرحى الحرب العالمية الثانية، وعرض على أبو الفتح قطعة أرض أخرى يشغلها سوق الخضار والفاكهة بالقرب من هذا المكان بشارع رمسيس (تشغلها حالياً نقابة المهندسين والتجارين) بشرط أن تتولى نقابة الصحفيين إزالة آثار السوق على نفقتها الخاصة، لكن مجلس النقابة رفض العرض وفضل الانتظار حتى ترضع الحرب أوزارها ثم يسعى مرة أخرى للحصول على قطعة الأرض المجاورة لنقابة المحامين.

وخلال هذه الفترة عشت النقابة لإيجار مقر آخر، وفي العام (١٩٤٤) كان فؤاد سراج الدين -وزير الداخلية- قد أمر بالاستيلاء على مبنى من طابق واحد بشارع قصر النيل

محمود أبو الفتح تنازل عن شقته بعمارة الإيموبيليا لتصبح أول مقر للنقابة

حافظ محمود - وكيل النقابة - وجه إنذاراً إلى القيادة البريطانية بالقاهرة للجلاء عن هذه الأرض وكانت المفاجأة أن استجابت القيادة البريطانية على الفور

صلاح جلال نجح في استصدار قرار من الرئيس السابق حسنى مبارك بالتنازل دون مقابل عن قطعة الأرض المقام عليها مبنى النقابة الحالي



منصب النقيب حلم لم يتحقق للصحفيات حتى الآن

مع اقتراب موعد فتح باب الترشيح لانتخابات نقابة الصحفيين التي تجري في الأول من مارس المقبل.. تخوض العديد من الزميلات سباق المنافسة من أجل الحصول على مقعد أو أكثر بمجلس النقابة.

منذ إنشاء نقابة الصحفيين في ٣١ مارس عام ١٩٤١ وحتى الآن لم تتمكن إحدى الزميلات من حصد مقعد النقيب فيما تمكنت ٩ زميلات من الفوز بعضوية المجلس وهن: أمينة السيد، نوال مدكور، أمينة شفيق، فاطمة سعيد، بهيرة مختار، سناء البيسى، شويكار الطويلة، عبير السعدى، حنان فكرى.

والسؤال: هل تتمكن إحدى الزميلات من حصد مقعد جديد للمرأة لتصبح رقم ١٠ (زاس الحرة) في تاريخ نقابة الصحفيين؟

أتمنى.. مع التوفيق لجميع الزميلات والزملاء المرشحين لمنصب نقيب الصحفيين وعضوية المجلس.

وفد أجنبي إلى مصر أن أعزمه في نقابة الصحفيين لأنها في استثمار جزء من هذه التوسعة لتحقيق دخل للنقابة.. إلا أنها ظلت مجرد محاولات.

وفي عام (١٩٨١) في دورة النقيب صلاح جلال - تجددت المحاولات بعد أن ينجح النقيب في استصدار قرار من الرئيس حسنى مبارك - في ٢٥ أكتوبر عام ١٩٨١ بالتنازل دون مقابل عن قطعة الأرض المقام عليها مبنى النقابة على أن يقتصر الانتفاع بها على أعضاء النقابة ويحظر التصرف فيها للغير لمدة خمسة وعشرين عاماً.. وتم عمل رسوم تفصيلية وإقامة مبنى جديد يتكون من ١٧ طابقاً وقدرت التكلفة بـ١٢ مليون جنيه ومع ذلك لم ير المشروع النور.

وفي دورة مجلس (١٩٩٥) برئاسة النقيب إبراهيم نافع - وضع ضمن أولوياته تنفيذ هذا المشروع وإقامة مبنى جديد يليى الاحتياجات المتزايدة للأنشطة الصحفية وحصل بالفعل على دعم مبدئي من الدولة في ذلك الوقت بلغ ١٠ ملايين جنيه وتم وضع حجر الأساس في ١٠ يونيو ١٩٩٧ خلال الاحتفال بيوم الصحفي وفي عام (١٩٩٨) مع مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين عقد بناء المبنى مع الإدارة الهندسية للقوات المسلحة.. وقد انتهى العمل تماماً بالمبنى وتم تاسيسه والانتقال إليه في يوليو ٢٠٠٢.

(رقم ٢٢ أمام عمارة الإيموبيليا والبنك الأهلي) ومصادرته لصالح نقابة الصحفيين فوراً بعد أن كان نادياً فخماً للعب القمار.

وظل هذا المبنى مقراً للنقابة ونادياً لها تم دعمه بمكتبية قيمة تحتوي على أربعة آلاف كتاب والعديد من الدوريات الصحفية وأصبح يتوافد عليه الزائرون من كبار رجال الدولة والأدباء والفنانين، ورغم أن رفعة مصطفى النحاس على أن تأمر القوات المسلحة البريطانية بالجلاء عن هذه الأرض.. ولم يبايئ الصحفيون وغامر حافظ محمود وكيل النقابة - وهام أثناء غياب فكرى أباطة بالخارج بتوجيه إنذار إلى القيادة البريطانية بالقاهرة للجلاء عن هذه الأرض «حيث إنها أتت من الحكومة المصرية لنقابة الصحفيين لإقامه مبنى جديد عليها»، وكانت المفاجأة أن استجابت القيادة البريطانية على الفور ووجهت النقابة بعد ذلك مشكلة التمويل، وقام مصطفى القشاشي -السكرتير العام لنقابة الصحفيين - ببذل جهود مضيئة مع دولة محمود فهمى النقرشى -رئيس الوزراء آنذاك بخصوص هذا الموضوع ومهد الطريق لعقد اجتماع لرئيس الوزراء مع مجلس النقابة لأول مرة وتم عرض مطلب النقابة على مجلس الوزراء الذي وافق على اعتماد ٤٠ ألف جنيه تحت حساب تكاليف المبنى وقال رئيس الوزراء في رسالة لمجلس النقابة «يسعدني أن أبلغكم بأن يتم هذا البناء ويفرض بأحدث المقروشات حتى يصبح منارة إشعاع تطل منها مصر بحضارتها العريقة على الدنيا كلها.. أريدكم أن تعرفوا أنني قررت أنه عندما يحضر

مصر عرفت الصحافة العسكرية منذ أكثر من خمسة آلاف عام

عرفت مصر الصحافة العسكرية منذ أكثر من خمسة آلاف عام، أي قبل أن يطرق الآخرون هذا الميدان.. ومن صفحات التاريخ نعرف أن أقدم صحيفة عسكرية قد نشرت على الحجر من وجهين وأشرف على تحريرها ما يدعى «بتاح» وقد جرى توزيعها على قادة الجيش وعدد من الحكام وبلغ مجموع نسخها مائة نسخة تقريباً.

وقد نحت الفنان المصري في صدر الصحيفة صورة الفرعون «ميناء»، «نارمر» ومن حوله لفيف من الأسرى قطعلت رؤوسهم ووضعت بين أقدامهم، واشتملت موادها على أبناء المعارك وذكريات القادة وأعمال الجنود.

وأول صحفى عسكري مصرى ذاع صيته كان القائد المصرى «وونى» من رجال الفرعون «بببى الأول» من ملوك الأسرة السادسة، وقد سجل أخبار معاركه على الحجر في طائفة من النقوش على أشتات من الآثار. ومن بين الموضوعات التي عالجهها هذا المراسل الحربى حملته التي شنها على فلسطين.. وسار على الدرب عدد كبير من فراعين مصر وقادتهم.. وتحكى جدران المعابد والقلاع في طيبة وممفيس وهليوبوليس وأبيدوس وغيرها قصص الانتصار ولم يغفل المصريون عن التطور فاستخدموا بعد ذلك الجلد وورق البردي بالإضافة إلى النحت على الأحجار.

وانطوت هذه الصفحة من تاريخ الصحافة العسكرية في مصر بانتهاء عصر الأسرات وبدء الاحتلال الأجنبى لمصر، إلا أن تيار الحياة يعود مرة أخرى في العصر الحديث إلى الصحافة العسكرية.

محمود أبو الفتح الأول و«سلامة» رقم 21 في قائمة النقباء

شغل منصب نقيب الصحفيين منذ إنشاء النقابة وحتى الآن ٢١ من عظماء وعالمقة النقابة هم:

١/ محمود أبو الفتح، ٢/ محمد عبدالقادر حمزة، ٣/ فكرى أباطة، ٤/ حسين أبو الفتح، ٥/ حسين فهمى، ٦/ أحمد قاسم جودة، ٧/ صلاح سالم، ٨/ حافظ محمود، ٩/ أحمد بهاء الدين، ١٠/ كامل زهيرى، ١١/ على حدى الجمال، ١٢/ عبدالمنعم الصاوى، ١٣/ يوسف السباعى، ١٤/ صلاح جلال، ١٥/ إبراهيم نافع، ١٦/ مكرم محمد أحمد، ١٧/ جلال عارف، ١٨/ ممدوح الولى، ١٩/ ضياء رشوان، ٢٠/ يحيى فلاش، ٢١/ عبدالمحسن سلامة.



تحل يوم 9 مارس القادم



أسرار الحياة الخاصة للجنرال الذهبي عبدالمنعم رياض في ذكرى استشهاده الخمسين

عين عام 1964 رئيساً لأركان القيادة العربية الموحدة وفي حرب 1967 عين كقائد عام للجبهة الأردنية

شغل منصب رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية.. كما تولى رئاسة هيئة العمليات بالقوات المسلحة المصرية

وبمناسبة ذكرى مرور ٥٠ عاماً على استشهاد الجنرال الذهبي عبدالمنعم رياض نقدم هذا الملف الذي يلقي الضوء على حياته ومسيرته الوطنية الحافلة بالتضحية والفداء.

سحر محمود

القوات ومصر كلها باستشهاده كبيرة. وخرج الشعب يودعه أثناء تشييع جنازته بكل التكريم والاحترام المملوء بالحنن العميق.. ومنذ ذلك اليوم أصبح يوم ٩ مارس هو يوم الشهداء تعبيراً صادقاً عن الروح العسكرية المصرية، والتي تتطلب من كل قائد مهما كانت رتبته أن يضرب القدوة والمثل حتى الاستشهاد بين جنوده.

في الخطوط الأمامية شمال الإسماعيلية، أصيب الفريق رياض إصابة قاتلة بنيران مدفعية العدو أثناء الاشتباك بالنيران، بينما أصيب قائد الجيش إصابة أقل خطورة ولكن حالته الصحية استدعت عمل أكثر من عملية جراحية واحدة له.. وأثناء نقلهما إلى مستشفى الإسماعيلية، كان الفريق عبد المنعم رياض قد فارق الحياة وكانت خسارة

في صباح يوم ٩ مارس ١٩٦٩ (اليوم الثاني لحرب الاستنزاف) توجه الفريق عبد المنعم رياض رئيس أركان القوات المسلحة إلى الجبهة ليشارك بنفسه نتائج قتال اليوم السابق، ويؤكد بين القوات في فترة جديدة تتسم بطابع قتالي عنيف ومستمر لاستنزاف العدو وأثناء مروره ومعهم اللواء عدلي حسن سعيد قائد الجيش الثاني، على القوات

حياته العسكرية

في عام ١٩٤١ عين بعد تخرجه في سلاح المدفعية، وألحق بإحدى البطاريات المضادة للطائرات في المنطقة الغربية، حيث اشترك في الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا وإيطاليا.

خلال عامي ١٩٤٧ - ١٩٤٨ عمل في إدارة العمليات والخطط في القاهرة، وكان همزة الوصل والتنسيق بينها وبين قيادة الميدان في فلسطين، ومنح وسام الجدارة الذهبي لقدراته العسكرية التي ظهرت آنذاك.

في عام ١٩٥١ تولى قيادة مدرسة المدفعية المضادة للطائرات وكان وقتها برتبة مقدم، وفي عام ١٩٥٢ عين قائداً للواء الأول المضاد للطائرات في الإسكندرية.

من يوليو ١٩٥٤ وحتى أبريل ١٩٥٨ تولى قيادة الدفاع المضاد للطائرات في سلاح المدفعية.

في ٩ أبريل ١٩٥٨ سافر في بعثة تعليمية إلى الاتحاد السوفيتي لإتمام دورة تكتيكية تمهيدية في الأكاديمية العسكرية العليا، وأتمها في عام ١٩٥٩ بتقدير امتياز وقد لقب هناك بالجنرال الذهبي.

عام ١٩٦٠ بعد عودته شغل منصب رئيس أركان سلاح المدفعية. عام ١٩٦١ نائب رئيس شعبة العمليات برئاسة أركان حرب القوات المسلحة وأسند إليه منصب مستشار قيادة القوات الجوية لشؤون الدفاع الجوي.

وفي عام ١٩٦٤ عين رئيساً لأركان القيادة العربية الموحدة. وفي مايو ١٩٦٧ وبعد سفر الملك حسين للقاهرة للتوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك عين الفريق قائداً لمركز القيادة المتقدم في عمان، فوصل إليها في الأول من يونيو ١٩٦٧ مع هيئة أركان صغيرة من الضباط العرب لتأسيس مركز القيادة

وحينما اندلعت حرب ١٩٦٧ عين الفريق قائداً عاماً للجبهة الأردنية. وفي ١١ يونيو ١٩٦٧ اختير رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة المصرية فبدأ مع وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة الجديد الفريق أول محمد فوزي إعادة بنائها وتنظيمها

وفي عام ١٩٦٨ عين أميناً عاماً مساعداً لجامعة الدول العربية. حقق الفريق انتصارات عسكرية في المعارك التي خاضتها القوات المسلحة المصرية خلال حرب الاستنزاف مثل معركة رأس العش التي منعت فيها قوة صغيرة من المشاة سيطرة القوات الإسرائيلية على مدينة بور فؤاد المصرية الواقعة على قناة السويس وذلك في آخر يونيو ١٩٦٧، وتدمير المدمرة الإسرائيلية إيلات في ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ وإسقاط بعض الطائرات الحربية الإسرائيلية خلال عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ وتدمير ٦٠٪ من تحصينات خط برليف الذي تحول من خط دفاعي إلى مجرد إنداز مبرك.

صمم الخطة (٢٠٠) الحربية التي كانت الأصل في الخطة (جرائيت) التي طُوّرت بعد ذلك لتصبح خطة العمليات في حرب أكتوبر تحت مسمى (بدر).

الأوسمة والأنواط والميداليات.



عبد الناصر بكى في جنازته وقال: «أجيب زيه مينين.. وأعوضه إزاي!!!»



والده وهو ما زال في الثانية عشرة من عمره، وكان يغلب عليه الاهتمام بالقراءة وعاشقاً للسؤال والاكتشاف ومعرفة العالم من حوله، واشتهر باللقاء النكت وفي المرحلة الثانوية بدأت تتشكل شخصيته ويتحدد هدفه، وكان له اهتمامات أخرى مثل الرياضة والكشافة وصيد الطيور وعرف عنه. تلقى تعليمه في السنوات الأولى من عمره في كتّاب القرية بجماع سيد بك الخولي، وجد والد الفريق رياض والذي كان من أكبر أعيان مديرية طنطا وكان يشغل منصب مدير أعمال الخديوي إسماعيل في الغربية وكان له نفوذ واسعة وفي ذلك الجامع تعلم رياض اللغة العربية وحفظ العديد من أجزاء القرآن الكريم.

أشرف على الخطة المصرية لتدمير خط بارليف خلال حرب الاستنزاف

تكن تبعد عن مرمى النيران الإسرائيلية سوى ٢٥٠ متراً، ووقع اختياره على الموقع رقم ٦ وكان أول موقع يفتح نيرانه بتركيز شديد على دشم العدو في اليوم السابق. ويشهد هذا الموقع الدقائق الأخيرة في حياة الفريق، حيث انهالت نيران العدو فجأة على المنطقة التي كان يقف فيها وسط جنوده واستمرت المعركة التي كان يقودها الفريق بنفسه حوالي ساعة ونصف الساعة إلى أن انفجرت إحدى طلقات المدفعية بالقرب من الحفرة التي كان يقود المعركة منها ونتيجة للشظايا القاتلة وتقريع الهواء توفى عبد المنعم رياض بعد ٢٢ عاماً قضاهام عملاً في الجيش متأزراً بجراحه.

أشرف الفريق عبد المنعم رياض على الخطة المصرية لتدمير خط بارليف، خلال حرب الاستنزاف، ورأى أن يشرف على تنفيذها بنفسه وتحدد يوم السبت ٨ مارس ١٩٦٩ موعداً لبدء تنفيذ الخطة، وفي التوقيت المحدد انطلقت نيران المصريين على طول خط الجبهة لتكبد الإسرائيليين أكبر قدر من الخسائر في ساعات قليلة وتدمير جزء من مواقع خط بارليف وإسكات بعض مواقع مدفعية في أعنف اشتباك شهدها الجبهة قبل معارك ١٩٧٣. وفي صبيحة اليوم التالي قرر الفريق أن يتوجه بنفسه إلى الجبهة ليرى عن قرب نتائج المعركة ويشترك جنود في مواجهة الموقف، وقرر أن يزور أكثر المواقع تقدماً التي لم

مسيرة تعليمية وعملية حافلة

التجارة لإيماناً بأن الاستراتيجية هي الاقتصاد. أتم دراسته كعميل مدفعية مضادة للطائرات بامتياز في إنجلترا عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٦. أجاد عدة لغات منها الإنجليزية والفرنسية والألمانية والروسية. انتسب أيضاً لكلية العلوم لدراسة الرياضيات البحتة. انتسب وهو برتبة فريق إلى كلية

درس في كتّاب القرية وتدرج في التعليم حتى حصوله على الثانوية العامة من مدرسة الخديوي إسماعيل. التحق بكلية الطب بناء على رغبة أسرته، ولكنه بعد عامين من الدراسة فضل الالتحاق بالكلية الحربية التي كان متعلقاً بها. أنهى من دراسته بالكلية الحربية في عام ١٩٣٨ برتبة ملازم ثان. نال شهادة الماجستير في العلوم

أوسمة وتكريمات



محافظة بورسعيد والإسماعيلية ومحافظة سوهاج. سميت باسمه إحدى المدارس الابتدائية التابعة للأزهر الشريف بمنطقة الإبراهيمية بالإسكندرية. سميت باسمه مدرسة إعدادية للبنين في مدينة دمنهور بمحافظة البحيرة. أسس له مسجد كبير في مدينته الفردقة سميت باسمه العديد من المدارس والشوارع والأماكن العامة الأخرى. أطلق اسمه على أحد شوارع العاصمة الأردنية عمان ومحافظة الزرقاء في المملكة الأردنية الهاشمية. أطلق اسمه على أحد شوارع الكويت في محافظة العاصمة بالتقاطع مع شارع مبارك الكبير وشارع عثمان بن عفان.

ميدالية الخدمة الطويلة والقدوة الحسنة وسام نجمة الشرف وسام الجدارة الذهبي وسام الأرز الوطني بدرجة ضابط كبير من لبنان وسام الكوكب الأردني طبقة أولى «نق الشهد عبد المنعم رياض» بالإسكندرية نعام الرئيس جمال عبد الناصر ومنحه رتبة الفريق أول وسام نجمة الشرف العسكرية. اعتبر يوم ٩ مارس من كل عام هو يومه تخليداً لذكراه. أطلق اسمه على أحد الميدان الشهيرة بوسط القاهرة بجوار ميدان التحرير ووضع به نصب تذكاري للفريق. أطلق اسمه على أحد شوارع المهندسين وأكبر شارع بمدينة بلبيس. وضع نصب تذكاري له بميدان الشهداء في

استئناف محاكمة «العادلي» في قضية الاستيلاء على أموال الداخلية



العادلي

وعادل فتحي غراب مدير الوحدة الحسابية بالداخلية ممثلاً عن وزارة المالية وعلا كمال حموده مبارز وكيله حسابات بوزارة المالية ومحمد ضياء الدين بكر مستشار مالي بوزارة الداخلية، وجمال عطا الله باز صقر كبير باحثين بالإدارة المركزية للحسابات، وسهير عبد القادر منصور «محاسب» وكان قاضي التحقيق المنتدب من وزارة العدل قد قرر في وقت سابق، إحالة حبيب العادلي وحاثين وأحمد عبد النبي موج كبير باحثين بالإدارة المركزية للحسابات والميزانية ويكرى عبد المحسن عبد السلام الغرابي رئيس الخزينة وصالح عبد القادر عفيفي رئيس الخزينة وفؤاد محمد كمال إبراهيم عمر مدير عام بحسابات الشرطة ونوال حلمي عبد المقصود كبير باحثين

تستأنف الدائرة ١٤، بمحكمة جنائيات الجيزة، المنعقدة بمجمع محاكم الجنايات بطرة، برئاسة المستشار ممتاز فخاخي، إعادة محاكمة حبيب العادلي وزير الداخلية الأسبق وموظفين بالوزارة لاتهامهم بالاستيلاء، وتسهيل الاستيلاء على المال العام بالداخلية، إعادة الدعوى المرافعة في جلسة ٥ مارس. وتضمن قائمة المتهمين: حبيب العادلي ونقيب سليمان خلف ومحمد أحمد الدوسقي كبير باحثين وأحمد عبد النبي موج كبير باحثين بالإدارة المركزية للحسابات والميزانية ويكرى عبد المحسن عبد السلام الغرابي رئيس الخزينة وصالح عبد القادر عفيفي رئيس الخزينة وفؤاد محمد كمال إبراهيم عمر مدير عام بحسابات الشرطة ونوال حلمي عبد المقصود كبير باحثين



صراعات «المركزي للمحاسبات» و«النياحة الإدارية» أمام القضاء الإداري

المركزي للمحاسبات، والذي نص على اختصاصه بفحص ومراجعة القرارات الصادرة من الجهات الخاضعة لرقابته، بشأن المخالفات المالية التي تقع بها، للتأكد من أن الإجراءات المناسبة التي اتخذت بالنسبة للمخالفات، وأن المسؤولية عنها حددت، وتمت محاسبة المسؤولين عن ارتكابها». وأوضحت الدعوى، أن ذات النص يلزم الجهات المشار إليها، بموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بالقرارات المتعلقة بالمخالفات، خلال شهر من تاريخ صدورها، مصحوبة بأوراق الموضوع كافة.

تستكمل الدائرة الأولى بمحكمة القضاء الإداري، نظر الدعوى المقامة من الجهاز المركزي للمحاسبات، لإلغاء قرار رئيس هيئة النياحة الإدارية، فيما تضمنه من غل يد الجهاز أو أي جهة أخرى من رقابة القرارات التي تصدرها الهيئة، سواء بالحفظ أو الجزاء، وقصر الطعن على تلك القرارات أمام المحكمة التأديبية على ذوي الشأن دون غيرهم في جلسة ٢ مارس المقبل. وأوضحت الدعوى، أن قرار رئيس هيئة النياحة الإدارية، يخالف ما نص عليه قانون الجهاز



إعادة محاكمة المتهمين في «فساد القمح الكبرى»

تصدر محكمة جنائيات عابدين المنعقدة برئاسة المستشار جعفر محمد نجم الدين، الحكم في قضية معاون مباحث المقطم المتهم بالرشوة والاختلاس في جلسة ٩ مارس المقبل. كانت النيابة تلقت من سيدة مقبلة في منطقة المقطم، بلاغاً رقمه ٢٩٠٤ تصدر محكمة جنائيات عابدين المنعقدة برئاسة المستشار جعفر محمد نجم الدين، الحكم في قضية معاون مباحث المقطم المتهم بالرشوة والاختلاس في جلسة ٩ مارس المقبل. كانت النيابة تلقت من سيدة مقبلة في منطقة المقطم، بلاغاً رقمه ٢٩٠٤

القضاء الإداري ينظر دعوى إلزام وزير الثقافة بنزع احتكار أعمال نجيب محفوظ

تواصل الدائرة الأولى بمحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة، نظر الدعوى المقامة من سمير صبري المحامي، والتي طالب فيها بالإلزام وزير الثقافة بنزع احتكار أعمال الكاتب الروائي نجيب محفوظ من دار الشروق، في جلسة ٧ مارس المقبل. واختصمت الدعوى التي حملت رقم ٣٠٨٠٣ لسنة ٧٢ قضائية كل من وزير الثقافة بصفتها ودار الشروق للطبع والنشر.

وذكرت الدعوى أنه منذ بضعة سنوات احتكرت دار الشروق وصاحبها إبراهيم المعلم نشر وتوزيع أعمال عظماء التاريخ المصري، وأصبحت كنوز مصر من التراث تحت وطأة الاحتكار من أجل المال. وأضافت الدعوى، أن الجميع من أنحاء العالم يتهاافت على التراث المصري، ومفكره الذين رحلوا عن الحياة وظلت أعمالهم خالدة، فتلح على الحكومة المصرية وليست حكراً لأحد.



محفوظ

الحكم على معاون مباحث المقطم في قضية الرشوة

جنح المقطم، لسنة ٢٠١٧ وقالت فيه، إن معاون المباحث لفق لها قضية اتجار في مخدر الهيروين، وتبين من خلال رصد المكالمات الصادرة، والمستقبلة، أنها بالفعل كانت داخل قسم شرطة المقطم قبل موعد تحرير المحضر.

الحكم على 3 متهمين بقضية «رشوة البترول»

تصدر محكمة جنائيات عابدين المنعقدة برئاسة المستشار جعفر محمد نجم الدين، الحكم في قضية معاون مباحث المقطم المتهم بالرشوة والاختلاس في جلسة ٩ مارس المقبل. كانت النيابة تلقت من سيدة مقبلة في منطقة المقطم، بلاغاً رقمه ٢٩٠٤

تصدر محكمة جنائيات القاهرة، المنعقدة بالتجمع الخامس، برئاسة المستشار عبد التواب إبراهيم، في جلسة ١٠ مارس المقبل، حكمها على ٣ متهمين منهم ٢ يعملان بشركة تابعة لهيئة البترول بتهمته الاستيلاء بالتلاعب على ١٢ مليوناً و ٣٠٠ ألف جنيه دون سند قانوني. كشفت تحقيقات القضية تورط «محمد ع. و» وأهم أ.»، الموظفين بالشركة التابعة لهيئة البترول في إسناد أعمال مقاولات لشركة «وائل م.»، من الباطن وتقسيص الأرباح السنوية لهذه العملية بالتساوي، بين الثلاثة، وفي سبيل ذلك حصلوا على ١٢ مليوناً.

الحكم على رئيس حي الدقي وآخرين في قضية الرشوة

حجزت محكمة جنائيات الجيزة، المنعقدة بمحكمة جنوب القاهرة، الحكم على رئيس حي الدقي ومقاولين ومحام في اتهامهم بالرشوة، لجلسة ٥ مارس للحكم. صدر القرار برئاسة المستشار جمال عبد اللاه، بعضوية المستشارين عبد الناصر أبو سعلى، وإيهاب الطنطاوي، ومحمد بسيوني، وحضور مهذب الصياد ممثل النيابة العامة، وسكرتارية صلاح مصطفى.

وكتشفت التحقيقات، أن المتهم الأول، نادر سعد، تقاضى مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه ووحدة سكنية بشوارع البطل أحمد عبد العزيز، تبلغ قيمتها ٢ مليون جنيه من مالك العقار، مقابل تفاضيه عن البناء المخالف، والذي تزيد قيمته عن ١٠ ملايين جنيه. وجاء في أمر إحالة المتهمين إلى المحاكمة الجنائية، أن المتهم رئيس حي الدقي، طلب من المتهمين الثالث، والخامس، بواسطة المتهم السادس، والسابع، مبلغ وقدره نصف مليون جنيه وشقة سكنية بمبلغ يقل عن ثمنها الأصلي بـ ١,٧ مليون جنيه على سبيل الرشوة.

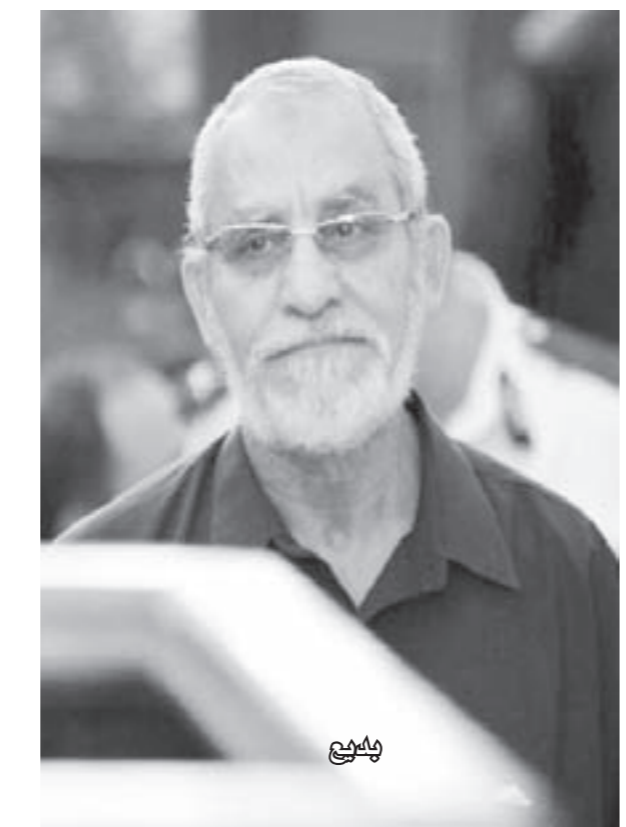
جنايات القاهرة تواصل نظر معارضة الزيات و5 آخرين على حكم حبسهم في إهانة القضاء

تستكمل محكمة جنائيات القاهرة، برئاسة المستشار حمادة شكري، نظر المعارضة المقدمة من المحامي منتصر الزيات و5 آخرين على حكم حبسهم ٣ سنوات في اتهامهم بإهانة السلطة القضائية، والإساءة إلى رجالها والتطاول عليهم بقصد بث الكراهية، في جلسة ٩ مارس. الجدير بالذكر، أن محكمة النقض اعتبرت عدم جواز حكم الحبس ٣ سنوات في حق ١٠ متهمين وأن الحكم الصادر ضدهم غيائياً، وقام ٦ منهم بعمل معارضة على الحكم، وفي مقدمتهم المحامي

وذكرت الدعوى أنه منذ بضعة سنوات احتكرت دار الشروق وصاحبها إبراهيم المعلم نشر وتوزيع أعمال عظماء التاريخ المصري، وأصبحت كنوز مصر من التراث تحت وطأة الاحتكار من أجل المال. وأضافت الدعوى، أن الجميع من أنحاء العالم يتهاافت على التراث المصري، ومفكره الذين رحلوا عن الحياة وظلت أعمالهم خالدة، فتلح على الحكومة المصرية وليست حكراً لأحد.



الزيات



محاكمة بديع و46 آخرين ب«أحداث قسم شرطة العرب»

تواصل محكمة جنائيات عابدين المنعقدة برئاسة المستشار سامي عبد الرحيم، عقد جلسات إعادة محاكمة محمد بديع و 4٦ آخرين من قيادات جماعة الإخوان، في أحداث العنف التي وقعت في محافظة بورسعيد في أغسطس ٢٠١٣، والمعروفة باسم «أحداث قسم شرطة العرب»، في جلسة ١٠ مارس لمرافعة الدفاع.

كانت محكمة جنائيات بورسعيد برئاسة المستشار محمد السيد، قد سبق وأصدرت في شهر أغسطس ٢٠١٥ حكماً بمعاقبة محمد بديع والقياديين الإخوانيين محمد البلتاجي وصفوت حجازي، و ١٦ آخرين، بالسجن المؤبد لمدة ٢٥ عاماً حضورياً، ومعاقبة ٧٦ متهماً آخرين هاربيين بذات عقوبة السجن المؤبد غيابياً لكل منهم، ومعاقبة ٢٨ آخرين حضورياً بالسجن المشدد لمدة ١٠ سنوات، والقضاء ببراءة ٦٨ متهماً، مما هو منسوب إليهم من اتهامات.

استئناف محاكمة 43 متهماً محبوسين واثنتان هاربتين في «حادث الواحات»

تواصل - اليوم - محكمة جنائيات غرب العسكرية المنعقدة بالهاكستب، عقد جلسات محاكمة ٤٢ متهماً محبوسين واثنتين هاربتين في حادث الواحات الذي وقع يوم الجمعة ٢٠ أكتوبر والتي راح ضحيتها ١٦ من قوات الأمن وإصابة ١٣ آخرين، والمقيدة برقم ٩٧٥ لسنة ٢٠١٨ حصر أمن دولة عليا المقيدة بعد قرار إحالتها إلى القضاء العسكري تحت رقم ١٦٠ لسنة ٢٠١٨ جنائيات غرب العسكرية.

تواصل - اليوم - محكمة جنائيات غرب العسكرية المنعقدة بالهاكستب، عقد جلسات محاكمة ٤٢ متهماً محبوسين واثنتين هاربتين في حادث الواحات الذي وقع يوم الجمعة ٢٠ أكتوبر والتي راح ضحيتها ١٦ من قوات الأمن وإصابة ١٣ آخرين، والمقيدة برقم ٩٧٥ لسنة ٢٠١٨ حصر أمن دولة عليا المقيدة بعد قرار إحالتها إلى القضاء العسكري تحت رقم ١٦٠ لسنة ٢٠١٨ جنائيات غرب العسكرية.

عزل موظفي الإخوان من الجهاز الإداري

تنظر محكمة القضاء الإداري، الدعوى التي تطالب بإلزام السلطات بإصدار قرارات بفضل جميع الموظفين المنتهين لجماعة الإخوان من جميع المناصب والوظائف التي يشغلونها في الجهاز الإداري للدولة في جلسة السبت القادم من مارس لتقديم المستندات والمستندات الختامية. وأكد مقيم الدعوى خلال مرافعته، بأن جماعة الإخوان الإرهابية هي خنجر مسموم في ظهر الوطن، ووجودهم في الجهاز الإداري يعوق مسيرة التنمية والإصلاح الاقتصادي للدولة، فضلاً عن صدور حكم نهائي وبات باعتبار الانتماء لهذه الجماعة الإرهابية جريمة مخالفة بالشرف، لذا يتوجب فصل كل من يثبت انتماءه للفكر الإرهابي من الجهاز الإداري للدولة.

تنظر محكمة القضاء الإداري، الدعوى التي تطالب بإلزام السلطات بإصدار قرارات بفضل جميع الموظفين المنتهين لجماعة الإخوان من جميع المناصب والوظائف التي يشغلونها في الجهاز الإداري للدولة في جلسة السبت القادم من مارس لتقديم المستندات والمستندات الختامية. وأكد مقيم الدعوى خلال مرافعته، بأن جماعة الإخوان الإرهابية هي خنجر مسموم في ظهر الوطن، ووجودهم في الجهاز الإداري يعوق مسيرة التنمية والإصلاح الاقتصادي للدولة، فضلاً عن صدور حكم نهائي وبات باعتبار الانتماء لهذه الجماعة الإرهابية جريمة مخالفة بالشرف، لذا يتوجب فصل كل من يثبت انتماءه للفكر الإرهابي من الجهاز الإداري للدولة.

محاكمة 35 متهماً في «فض اعتصام رابعة»

تواصل محكمة جنائيات القاهرة المنعقدة بمجمع محاكم طرة، إعادة إجراءات محاكمة ٣٥ متهماً في قضية فض اعتصام رابعة في جلسة ٥ مارس المقبل لاستكمال سماع أقوال الشهود.



محكمة النقض تحدد مصير عبد المنعم أبو الفتوح في «قوائم الإرهاب»

تنظر محكمة النقض، الطعن المقدم من عبد المنعم أبو الفتوح، رئيس حزب مصر القوية، وأخرين، على قوائم الإرهابيين، حيث أعدت نيابة أمن الدولة العليا، بإشراف المستشار خالد ضياء المحامي العام الأول للنيابة، مذكرة بهذا الشأن وتم عرضها على النائب العام، وتطالب

الرياضة

بالأرقام قائمة أعلى المدربين في مصر

في حين جاء الأهل الذي كان دائماً في المقدمة بالمركز الثالث. ومن الطريف خلال إعداد التقرير، أن طارق العشري المدير الفني الحالي لفريق حرس الحدود كان يتقاضى راتب شهري ٢٠٠ ألف جنيه أثناء توليه مسؤولية فريق وادي دجلة لكنه خرج من القائمة حالياً. خاصة بعد اتصافنا به لتؤكد من قيمة راتبه الحالي لكنه رفض الإفصاح عنه ضاحكاً وقال: «دي أسرار عسكرية» كونه في فريق يخضع لإشراف القوات المسلحة، لكن مصدر مقرب منه أكد أن راتبه الحالي أقل بكثير جداً بل لا يقارن بما كان يتقاضاه في وادي دجلة.

إعداد - عادل عبدالله

رغم المرتبات الخيالية التي يتقاضاها لاعبو كرة القدم، واتجاه الأنظار دائماً نحوهم، إلا أنه لا يمكن لأي لاعب مهما كان حجمه أن يلعب في فريق دون مدير فني، بل إن هناك فرق ارتبط نجاحها بوجود مدير فني كفاء استطاع أن يخرج أفضل ما عند لاعبيه والتغلب على منافسيه دون أن يلمس الكرة.

وترصد «صوت الملايين» في هذا التقرير، المرتبات التي يتقاضاها أعلى ١٠ مدربين في مصر، وهي التي زادت جداً خلال الموسم الأخير بسبب الدعم الذي يقدمه تركي آل الشيخ رئيس الاتحاد العربي لكرة القدم لنادي بيراميدز الذي يمتلكه أو للزمالك الذي ساعده بملايين من أجل التعاقد مع مدير فني ولاعبين، لذا فقد احتل مديري بيراميدز والزمالك المركزيين الأول والثاني في القائمة،

٦ تاكيس جونياس (790 ألف جنيه شهرياً)

حتى الآن في مشواره القصير، يحصل اليوناني جونياس على ٤٥ ألف دولار شهرياً أي ما يعادل ٧٩٠ ألف جنيه مصري، وبدأ تعاقدته في مايو الماضي ولم يعلن عن مدته عبر أي مصدر رسمي.

كان يلعب في مركز الوسط المهاجم وهو ثالث مدرب أجنبي يقود نادي وادي دجلة منذ صعوده للدوري الممتاز، تولى تدريب ٤ أندية يونانية في مسيرته آخرها إرجوتيليس موسم ٢٠١٧-٢٠١٨ لكنه لم يحقق أي بطولة



١ رامون دياز (6.850 مليون جنيه شهرياً)

الأعلى أجراً في تاريخ الأندية المصرية، حيث تصل قيمة راتب المدرب الأرجنتيني وجهازه إلى ٣٩٠ ألف دولار شهرياً أي ما يعادل ٦ ملايين و٨٥٠ ألف جنيه وهو رقم لم يحصل عليه أي مدرب في الدوري المصري حتى الآن، وتمتد فترة التعاقد التي بدأت يناير الماضي لموسم ونصف.

رامون أنخيل دياز ولد لعب مع منتخب الأرجنتين لكرة القدم، ويدير حالياً نادي بيراميدز المصري. كان يدير نادي الهلال السعودي وحقق معه الدوري السعودي وكأس الملك ووصل مع الفريق إلى نهائي دوري أبطال آسيا ٢٠١٧. يعد الجهاز الفني لبيراميدز بقيادة دياز هو



٧ على ماهر (300 ألف جنيه شهرياً)

قبل أن ينضم إلى النادي الأهلي وسرعان ما أصبح على ماهر أفضل هداف في مصر، متصدراً هدافي بطولة الدوري العام. تولى على ماهر تدريب الفريق الأول لكرة القدم بنادي إنبي في نوفمبر العام الماضي لمدة موسم ونصف ويحصل على نفس راتبه مع ناديه السابق سموحة، ٣٠٠ ألف جنيه شهرياً.

على ماهر هو مهاجم كرة قدم مصري سابق و لعب في النادي الأهلي ونادي الترسانة. سطع نجمه في نادي الترسانة وأصبح أحد اللاعبين المهمين في تشكيلة المنتخب الأولمبي الحائز على ذهبية دورة الألعاب الأفريقية وشارك مع المنتخب الأول في كأس الأمم الأفريقية ١٩٩٦



٢ جروس (3.350 مليون جنيه شهرياً)

و ٣٥٠ ألف جنيه شهرياً. يذكر أن تركي آل الشيخ رئيس الاتحاد العربي لكرة القدم هو من تحمل راتب جروس حيث اتفق آل الشيخ مع إدارة الزمالك على عدم تصعيد أزمة توقيع عبد الله السعيد للابيض مقابل أن يتحمل تكاليف عقد المدرب الجديد لمدة موسم واحد بدأ في ديسمبر الماضي.

كرستيان جروس مدرب كرة قدم سويسري، درب أندية عدة منها توتنهام الإنجليزي وبازل السويسري والأهلي السعودي والزمالك المصري وحقق ألقاب معهم، ومع الزمالك المصري حقق بطولة كأس السوبر المصري السعودي ٢٠١٨. يحصل على ٢ مليون يورو سنوياً أي ما يعادل ٤٠ مليون جنيه، ووفقاً لهذه الأرقام فإن الجهاز الفني للقلعة البيضاء يحصل على ٣ ملايين



٨ طلعت يوسف (200 ألف جنيه شهرياً)

ولكن المفاوضات لم تكتمل مع اتحاد كرة القدم. يحصل طلعت يوسف المدير الفني لفريق مصر المقاصة حالياً، على راتب شهري ٢٠٠ ألف جنيه وتعاقد مع فريقه لمدة موسم ونصف في فبراير العام الماضي.

لاعب كرة القدم سابق في مصر، ومدرب نادي سموحة سابقاً ولد في الإسكندرية في ٢١ يناير ١٩٥٠، يعتبر من اللاعبين البارزين في تاريخ الاتحاد وساهم مع الفريق في الفوز ببطولة كأس مصر. كان مرشحاً لتدريب المنتخب الوطني بعد رحيل حسن شحاته في يونيو ٢٠١١



٣ لاسارتي (2.200 مليون جنيه شهرياً)

مؤخرة الدوري إلى المركز الخامس بحلول نهاية الموسم. الوجهة الأخيرة له تتمثل في قيادته الحالية للنادي الأهلي، المصري حيث إنها تجربته الأولى في أفريقيا. ويحصل مع جهازه الفني على مليون و٥٠٠ ألف دولار سنوياً هو وجهازه الفني، بواقع ١٢٥ ألف دولار شهرياً، أي ما يعادل ٢ مليون و٢٠٠ ألف جنيه مصري في الشهر والتعاقد بدأ ديسمبر الماضي وممتد لموسم ونصف.

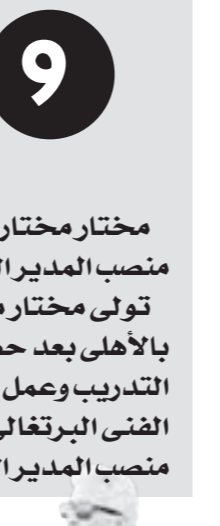
بدأ «لاسارتي» عقب اعتزاله مباشرة في سن الـ ٣٥ عاماً مشواره التدريبي حيث تولى إدارة الجهاز الفني لنادي «رامبلا جونيورز»، واستطاع أن يحقق نجاحاً مميزاً حيث قادهم للمركز الثاني ببطولة الدوري الأوروبي. خاص «لاسارتي» تجربته التدريبية الأولى خارج بلده أوروغواي حيث قاد فريق «الوصل الإماراتي» في منتصف موسم ٢٠٠٢/٢٠٠١ وأحرز معهم نجاحاً مبهماً وذلك بعد الصعود بالفريق من



٩ مختار مختار (175 ألف جنيه شهرياً)

عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩. نال مختار مختار لقبه الأول في تاريخه بعد أن حقق لقب كأس مصر عام ٢٠١١ لنادي وادي دجلة مع التعاقد مع الإنتاج الحربي في مارس من عام ٢٠١٧ قبل أن يتم تجديد تعاقدته لنهاية موسم ٢٠٢٠ ويحصل على راتب ١٧٥ ألف جنيه شهرياً.

مختار مختار مدرب كرة قدم مصري يشغل منصب المدير الفني لفريق الإنتاج الحربي. تولى مختار مختار تدريب فرق الناشئين بالأهلي بعد حصوله على دراسات متعددة في التدريب وعمل مدرباً للفريق الأول مع المدير الفني البرتغالي مانويل جوزيه، ثم عمل في منصب المدير الفني لفريق نادي بتروجت منذ



٤ سيدومير يانيفيسكي (1.050 مليون جنيه شهرياً)

أولمبياكوس موسم ٢٠٠٥-٢٠٠٦ والتتويج بلقب كأس بلجيكا مع نادي كلوب بروج عام ٢٠٠٧. ويأتي الجهاز الفني للإسماعيلي في المركز الرابع حيث يتقاضى المدرب البلجيكي سيدومير يانيفيسكي المدير الفني للفريق ٧٢٠ ألف دولار سنوياً بواقع ٦٠ ألف دولار في الشهر، أي ما يعادل مليوناً و٥٠ ألف جنيه شهرياً بالإضافة إلى راتب الجهاز المعاون له ومدة تعاقدهم موسم ونصف في ديسمبر الماضي.

بدأ يانيفيسكي حياته التدريبية مع بلانكبيرج البلجيكي، قبل أن يعمل كمدرّب مساعد في الفريق الأول لنادي أولمبياكوس اليوناني، ويساهم في تتويجه بلقب الدوري والكأس موسم ٢٠٠٦-٢٠٠٥. ويعد المدير الفني صاحب تاريخ قوي في قيادة الفرق المغامرة والوصول بها لمستويات قوية كما حقق ٣ بطولات في تاريخه التدريبي مثل الدوري والكأس اليوناني كمدرّب مساعد لنادي

١٠ حلمي طولان (120 ألف جنيه شهرياً)

عن توليه منصب المدير الفني لنادي الزمالك خلفاً للمدرب البرازيلي جورفان فييرا، نجح في قيادة الفريق للتتويج ببطولة كأس مصر لأول مرة منذ خمسة سنوات، أقيمت في ٢١ يناير ٢٠١٤ وتعاقد طولان مع الاتحاد في سبتمبر الماضي على راتب شهري قيمته ١٣٠ ألف جنيه.

حلمي طولان، هو لاعب كرة قدم مصري سابق ويعمل حالياً مدرباً وآخر الفرق التي تولى تدريبها كان نادي الاتحاد السكندري. لعب لنادي الزمالك في الفترة من ١٩٧٢ حتى ١٩٧٩.. وبعد الاعتزال، تولى تدريب أندية الزمالك وحرس الحدود والمصرية للاتصالات والنادي المصري والشرطة وطلائع الجيش.. وفي ٧ يوليو ٢٠١٣ أعلن



٥ إيهاب جلال (مليون جنيه شهرياً)

اليورسعيد بقيادة إيهاب جلال في المركز الخامس من حيث الأجهزة الفنية الأعلى أجراً، حيث يبلغ الراتب الشهري لجلال وجهازه المعاون مليون جنيه بمجموع ١٢ مليون جنيه في السنة أي ما يعادل ٦٨٠ ألف دولار سنوياً ومدة تعاقدته تبلغ موسم ونصف بدأها في ديسمبر العام الماضي.

إيهاب جلال هو مدرب كرة قدم مصري ولاعب سابق لأندية الشمس والإسماعيلي والمصري والقناة والزمالك، وأهل طرابلس، وحالياً مدير فني لفريق المصري، ويحسب له أنه نجح في قيادة فريق مصر المقاصة للتأهل لدوري أبطال أفريقيا لأول مرة في تاريخه. ويأتي الجهاز الفني لفريق المصري





هي التي تقوم بإعدام المعارضين لسياساتها، أما الهدف الحقيقي فهو الترويح الإعلامي لتشويه صورة النظام أمام المجتمع الدولي، وما يتبع ذلك من استخدام هذه الأكاذيب كأوراق ضغط لابتزاز الدولة.

لذا لم يكن جديداً للمرة أن نرى تلك الحملة المسعورة التي انتشرت في الأيام القليلة الماضية وجرى تداولها بصورة لافتة للنظر على بعض المواقع الإخبارية والصحف مثل «العربي الجديد» و«عربي ٢١» و«فضائيات الجزيرة» و«الشرق» و«مكملين»، وغيرها التي تتبنى اتجاه أحادي واضح لا التباس فيه، فيما يخص قضية الإرهاب والجماعة المارقة.

في أعقاب تنفيذ الإعدام بحق قتلة النائب العام المستشار هشام بركات، قامت الدنيا ولم تقعد في عدد من وسائل الإعلام الموجهة، والمنظمات الحقوقية ممن تحمل صفة الدولية، التي تبني مواقفها، وتصدر بياناتها استناداً لتقارير مرسله من منظمات محلية ممولة وشكاوى من التكتلات الإخوانية في تركيا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، جميعها وليس بعضها، لا تتسق مواقفها مع الحقيقة والواقع، فضلا عن اندفاع تلك المنظمات، بلا منطق يدعمه دليل، صوب توجيه الإدانات إلى أنظمة الحكم، للإيحاء بأنها أنظمة قمعية، تقتل معارضيه خارج القانون ومن دون محاكمات قضائية، أيضاً لتكريس فكرة في أذهان المتابعين، مفادها أن الحكومات



سيد سعيد يكتب:

قتلة النائب العام إرهابيون وليسوا معارضين

هؤلاء يطالبون نظام الحكم بالتدخل في شؤون القضاء وإلغاء عقوبات صدرت عن محاكمات نزيهة وشفافة وفي نفس الوقت يتهمون القضاء بأنه «مسيس»

المصرية به صياغة لا تحمل قدراً ولو ضئيلاً من الكياسة، عبر استخدام لفظ «فسورا»، ويهدف من ورائه أن تقوم السلطات المصرية بدهس القانون وتحليل أحكام القضاء، بعدم تنفيذ الحكم بإعدام الإرهابيين التسعة، لكن ما يشير الغثيان أكثر، هو وصف الإرهابيين بأنهم ممرضون، وهو تعبير يطلقه كوادر الجماعة الإرهابية وقياداتهم في الخارج، وصار جزءاً من أدبياتهم في التعبير عن جرائمهم، فالإرهاب لديهم معارضة، يطالبون النظام الحاكم بالتدخل لإلغاء أحكام القضاء، وفي نفس الوقت يصفون القضاء بأنه غير مستقل بالضيقة، «شيزوفرينيا»، يقولون الشيء ويفعلون نقيضه، يعلنون رغبتهم في استقلال القضاء، ويطالبون بالتدخل في أحكامه، هذا يحدث إذا تعلق الأمر بهم، ويباركونه إذا تعلق بغيرهم.

القراءة الدقيقة لتدابير إعدام الإرهابيين التسعة، تذهب بنا إلى ضرورة الرد بقسوة على المنظمات التي تحمل صفة الدولية، حتى لا تتجرأ بمزاعمها هية على التدخل في الشأن الداخلي، أو عدم تنفيذ القانون والظلم في المؤسسات الراسخة والصلبة، فالجيس والإعدام والسجن لهؤلاء يتم وفق إجراءات قانونية معلومة للكافة وأولهم جماعة الإخوان الإرهابية، والإعدام عقوبة ليست طارئة أو مستحثة في القانون المصري فهي عقوبات تضمن السلام الاجتماعي قبل أي شيء آخر، كن لا تتحول المجتمعات إلى غابة، يفلت فيها القاتل من جريمته، والقانون المصري يلزم النيابة العامة وفق ما أعلمه من خبراء القانون، بالظلم على الأحكام إن لم يكن بقدرته المحكوم عليه القيام بالظلم لأي سبب، كما أنها عقوبة مقررة في الشرائع السماوية، وراثياً يدفعون هذه اللقطة في وجوهنا، ألم يكن هؤلاء من دعاة تطبيق الشريعة الإسلامية، أم يريدون تطبيقها على سطر وإغفالها في سطر آخر؟

إذا كان التخصيص العادل أحد أهم عوامل حماية المجتمعات من الفوضى وقانون الغابة، فهناك أسئلة لا بد وأن تجيب عنها الوسائل الإعلامية المشبوهة والمنظمات المشبوهة أيضاً، ما هو الحكم على القاتل؟ وما هي حقوق المجتمع لضمان استقراره، خاصة إذا علمنا أن القوانين تصدر مجردة عن الهوى؟ وما هو حق البرئ الذي قتلوه غداً بنذالة وخسفة؟

كل محاولات التشويه وإغفال الحقيقة، أو القرصنة الإلكترونية، قطعاً لن تقلع مهما كانت براعة المشككين ومهما كان انتشار وسائل الإعلام أو عدد صفحات التواصل الاجتماعي التي تقوم بالتشكيك، فالمجتمع الذي عانى من إجرام المنتمين لتلك الجماعات من المغيبين وراغبين نكاح الحور العين، لن ينساق وراء الأضاليل، وإن شئت الدقة يريد سرعة تنفيذ الأحكام، حتى يكون تنفيذها عبرة لكل الإرهابيين الذين استباحوا الوطن وأرواح خيرة شبابه، أنسباقاً وراء أوهام جرى حشوها في الأدمغة الشائبة.

أما الحديث بمناسبة ومن دون مناسبة عن أن المحاكمات جائرة وتتم في أجواء غير محايدة، فهي أحدث جائرة ولا تمت للحقيقة والواقع بأي صلة، وهنا يجدر بنا أن ننوه على أمور باتت من المسلّمات الراسخة، وهي أن المحاكمات تتم علناً وجرى تداولها على السوشيال ميديا، وتتاح فيها الفرصة كاملة لكل الإرهابيين المتورطين في الجرائم التي تحدث على أرض مصر، للخروج من القمص والإدلاء بدلوهم إلى جانب الأعداد الغفيرة من المحامين للدفاع عنهم.



القصاص العادل أحد أهم عوامل حماية المجتمعات من الإرهاب والفوضى وقانون الغابة الممارسات المعهودة عن تلك التنظيمات الإرهابية وإعلامهم والمنظمات التي اخترقوها هي أحداث البلبلة والتشكيك

المنظمات المحلية الممولة والدولية المانحة وجدوا في مناحة الإخوان ووصلات التذب وسيلة للكذب عبر القول بأن من تم إعدامهم معارضين ومعتقلين بأن من تم إعدامهم معارضين ومعتقلين

أخذت الجماعة المارقة كل الوسائل قبل تنفيذ الإعدام بأيام قليلة لإطلاق الشائعات والتشكيك في سلامة إجراءات المحاكمات ومنها القرصنة على صفحة ابنة النائب العام

في تقديرهم أو وفق خيالهم المريض، إلغاء العقوبات الصادرة بشأن قيادات وشباب الجماعة المارقة عن الصف الوطني في كل الجرائم التي ارتكبوها.

هنا علينا التأكيد على حرمة من الحقائق، يجب عدم المرور عليها مرور الكرام، منها أن هؤلاء يطالبون نظام الحكم بالتدخل في شؤون القضاء وإلغاء عقوبات صدرت عن محاكمات نزيهة وشفافة، لا يستطيع كائن من كان أن يشكك فيها، خاصة إذا علم الكافة أن الإرهابيين الـ اعترفوا اعترافاً كاملة بكيفية ارتكاب الجريمة الإرهابية، من الذي كلف، ومن الذي خطط، ومن الذي

تعرضوا لمحاكمة جائرة تفتقد أبسط مقومات العدالة ويجب على السلطات المصرية أن توقف فوراً إعدام

تسعة سجناء . لا أعرف بالضبط من أين عرفت تلك المنظمة أن المحاكمات جائرة وتفتقد أبسط مقومات العدالة، وهنا لا أريد التوقف أمام «الهتل» المصاحب لحالة الجعفة في استخدام المفردات، بل سيكون حديثي عن الشق الأول الخاص بالجائرة وانقراض أبسط حقوق العدالة، وأتساءل.. هل هي جائزة لأنها تمت وفق تحقيقات أتيح لمحاميتهم الحضور معهم أثناء مؤلهم أمام جهات التحقيق، والحضور معهم في المحاكم والترافع واعداد المتكدرات وما شابه ذلك؟ وعن أي عدالة يتحدثون ألم تصل المحاكمات لأعلى مستوى قضائي في البلاد؟ أظن أنهم يريدون إطالة المحاكمات لعقود متصرون أنهم سيدخلون في صفقات مع الدولة، من دون اعتبار لحق شهداء الوطن من المدنيين والمؤسسات الضامنة للاستقرار.

إذا توقفنا قليلاً أمام تلك المحاولات سنجد أنها تسير في تناغم مع وتيرة إطلاق الشائعات التي جرى تداولها، سواء الإعلامية أو التي تقوم بها المنظمات قبل تنفيذ حكم الإعدام، باعتبار أن تلك الأفعال «الكلام المنسوب زورا لابنة النائب العام والبيانات الصادرة عن المنظمات الدولية المانحة لمنظمات التشويه»، سجدت اضطراباً داخل الدولة ومؤسساتها، ناهيك عن المناشآت لنظام الحكم في مصر لإصدار قرار من شأنه عدم التنفيذ، وبالتالي تكون تلك هي البداية التي يتبعها

ما جرى تداوله جاء مصاحبا لوصلات التذب والوعويل على مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك وتويتر، جميعها يتضمن عبارات لا تخل من خبث في التناول الكاذب، معتبرين أن الأحكام القضائية بشأن الجرائم الإرهابية، هي أحكام سياسية، وهذا النوع من الأكاذيب لا يأتي عشوائياً، لكنه منظم وترعاه ككاتب وتنظيمات وأية إعلامية واسعة الانتشار والرواج، للتأكيد على ما يتم بثه هو الحقيقة بعينها.

المثير أن المنظمات المحلية الممولة والدولية المانحة، وجدوا في مناحة الإخوان ووصلات التذب على الإرهابيين الـ الذين تم إعدامهم، وسيلة للظهور على المسرح الإعلامي، للكذب عبر القول بأن من تم إعدامهم معارضين تارة، ومعتقلين تارة أخرى، وراحو يطالبون عبر صفحاتهم الشخصية وتصرجاتهم الإعلامية، وتغريداتهم على تويتر، بإلغاء عقوبة الإعدام لأنها ضد الإنسانية وغير ذلك من الأقاويل لتحريض المنظمات المانحة للتدخل لدى نظام الحكم، للكف عن التعذيب وانتزاع الاعترافات، والمدهش أن المنظمات المانحة التي تعمل صفة الدولية، تتعامل مع المخاطبات المفرضة على أنها حقيقة، من دون التحقق أو السعي لمعرفة الحقيقة على أرض الواقع.

في سياق القضية ذاتها اتخذت الجماعة المارقة كل الوسائل قبل تنفيذ الإعدام بأيام قليلة، وبالطبع لم يكن من بينها وسيلة مشروعة كعادتهم، لإطلاق الشائعات والتشكيك في سلامة إجراءات المحاكمات، حيث تمت القرصنة على الصفحة الشخصية لابنة النائب العام السابق المستشار هشام بركات الذي جرى اغتياله ومحاكمة مرتكبي الجريمة الإرهابية، وأثناء عملية الاختراق الحقيرة، تم نشر بوست منسوب لها جاء فيه: «شهادة أمام الله، عرفت أن هناك شبانيا في قضية اغتيال بابا هيتعدمو قريباً، أنا هقول اللي جوايا وأمرى لله، لأن دى أرواح ناس زى روح بابا، الولاد دول مش هما اللي قتلوا بابا وهيموتوا ظلم، الحقوهم واقبضوا على القتلة الحقيقيين.. مررة هشام بركات» ابنة الشهيد هشام بركات.

هذه الممارسات المعهودة عن تلك التنظيمات الإرهابية وإعلامهم والمنظمات التي اخترقوها، هي أحداث البلبلة والتشكيك، واللافت للنظر في السطو على صفحة ابنة النائب العام وهي مستشارة بالنيابة الإدارية، أن الغباء بلغ حداً كبيراً لدى الإرهابيين، ولم تعد لديهم قدرة على التفرقة بين المعقول واللامعقول، فقد فاتهم أن ابنة النائب العام السابق، لا يمكن لها ولا لموقعها القضائي، أن تتصرف مثل هذه التصرفات، وتكتب تلك العبارات التي تحمل تبرة للإرهابيين، لكن العملية التي ظنوا أنها منقنة، جرى كشفها بعد ساعات قليلة والتوصل لمعرفة مقر القرصان الإلكتروني الذي نفذ الجريمة، وعلى أثر ذلك خرجت ابنة النائب العام وشقيقها لفضح ما جرى وتكذيب البوست المفبرك.

أما الذي حدث بالتزامن مع فضيحة القرصنة الإلكترونية، أي قبل إعدام القتلة، فدشت لجان الجماعة وأعاونها في عدد من البلدان حملة لإيقاف تنفيذ الحكم القضائي على نفس الوتيرة، سارت منظمة العفو الدولية «أمستى»، التي قالت على حسابها الرسمي بموقع تويتر قبل تنفيذ الحكم بيوم واحد: «علمت منظمة العفو الدولية، أنه من المتوقع تنفيذ عقوبة الإعدام غداً بحق ٩ أشخاص، وأن عقوبة الإعدام قاسية ولا إنسانية»، وقالت المنظمة في بيان لها، إن هؤلاء المعارضين التسعة

